

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies



منتدى دراسات الخليج والجزيرة العربية

الدورة السابعة

29 تشرين الثاني/ نوفمبر - 3 كانون الأول/ ديسمبر 2020

التسجيل أونلاين
عبر تطبيق



zoom

جدول الأعمال | المشاركون | الملخصات | رؤساء الجلسات

عن المؤتمر

المحور الأول: صناديق الثروة السيادية والسياسات الاستثمارية لدول مجلس التعاون

يتميز النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، وفق طابعه الرأسمالي الليبرالي، بتاريخ حافل من الأزمات الاقتصادية والمالية التي باتت تتكرر كل عقدين تقريباً. ويدفع هذا الأمر الدول، التي غدت بسبب العولمة الاقتصادية وتكنولوجيا المعلومات عرضة للتأثر بالأزمات الاقتصادية الدولية، إلى وضع خطط واستراتيجيات؛ بهدف التحوط من المخاطر. وتعدّ صناديق الثروة السيادية من أهمّ هذه الاستراتيجيات، خاصة في البيئات الاقتصادية التي تشهد فائضاً مالياً ضخماً مصدره عائدات المواد الأولية، كما هو الحال في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

كما أن الدول التي تعتمد اقتصاداتها على النفط باتت، منذ عقود، تحرص على استثمار جزء من الدخل لصالح الأجيال المقبلة التي قد تواجه واقع نضوب مصادر النفط، أو نضوج عمليات تطوير مصادر الطاقة البديلة، ولا سيما في الدول الصناعية المتطورة المستهلكة للنفط.

تعرّف الصناديق السيادية Sovereign Wealth Fund, SWF بأنها "مجموعة الأصول المالية المملوكة والمدارة بطريقة مباشرة/ غير مباشرة من طرف الحكومة لتحقيق أهداف وطنية، والممولة إمّا باحتياطات الصرف الأجنبي وإمّا بصادرات الموارد الطبيعية أو الإيرادات العائمة للدولة أو أي مداخل أخرى".

ويحدد خبراء صندوق النقد الدولي خمسة أنواع من صناديق الثروة السيادية، بحسب دورها في الحياة المالية والاستثمارية كما يلي:

- **أولاً،** صناديق الاستقرار، وهي تهدف إلى عزل الاقتصاديات الوطنية عن تقلب الاقتصادات الأجنبية المرتبطة بها، وهزات البيئة الاقتصادية الدولية، وارتفاع أسعار السلع الأساسية في الأسواق العالمية أو انخفاضها.
- **ثانياً،** صناديق الادخار، وهي صناديق تتمحور أهدافها حول استدامة الرفاه، وخلق عدالة تنموية عابرة للأجيال، عبر تحويل الأصول المالية غير المتجددة إلى أصول مالية متنوعة مُنتجة للثروة، ويضع الخبراء صناديق السيادة في دول الخليج العربية ضمن هذا الإطار.
- **ثالثاً،** صناديق التنمية، وهي صناديق موجهة إلى تمويل المشاريع الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية، وأهمّها مشاريع الإعمار والبنية التحتية.
- **رابعاً،** صناديق الاحتياط الخاصة بالمعاشات، وهي صناديق تتحكم في تدفق المعاشات الخاصة بالتقاعد واستثمارها، ويُعدّ الصندوق السيادي النرويجي أهمها.
- **خامساً،** الصناديق الاحتياطية الخاصة بالشركات الاستثمارية الكبرى، وهي تهدف إلى خفض التكاليف والاحتفاظ بالاحتياطيات أو كسب عائد أعلى من الاحتياطيات. وفي نظر بعض الخبراء، لا تُعدّ هذه الصناديق وصناديق الاحتياط الخاصة بالمعاشات ضمن الصناديق السيادية.

وفقاً لمعهد صناديق الثروة السيادية ISWF، في تصنيفه السنوي لسنة 2019 لأكثر 88 صندوقاً سيادياً بحسب إجماليّ الأصول، تملك النرويج أكبر صندوق سيادي في العالم Norway GPF؛ إذ يساوي إجمالي الأصول لديها 1.1 تريليون دولار

أميركي تقريباً، تليها الصين China Investment Corporation، بإجمالي يُقدَّر بـ 940 مليار دولار. والمثير للاهتمام في هذا التصنيف هو الحضور الطاعني للصناديق السيادية لدول مجلس التعاون؛ حيث يحتل جهاز أبوظبي للاستثمار المرتبة الثالثة عالمياً بإجمالي أصول يقدر بـ 696 مليار دولار، ثم الهيئة العامة للاستثمار الكويتية بإجمالي أصول يبلغ نحو 592 مليار دولار. أمّا جهاز قطر للاستثمار، فقد جاء في المرتبة التاسعة بإجمالي أصول يساوي 328 مليار دولار. وجاءت السعودية في المرتبة العاشرة عالمياً بصندوق سيادي تبلغ قيمته نحو 320 مليار دولار. وحلّ صندوق الثروة السيادي لسلطنة عمان في المرتبة 55 (من دون ذكر إجمالي الأصول). وتملك بعض دول الخليج، كالإمارات العربية المتحدة مثلاً، أكثر من صندوق سيادي تحت مسميات مختلفة.

تأسيساً على التصنيف المذكور آنفاً، يمكن القول إنّ صناديق الثروة السيادية أضحت بمنزلة استراتيجية لدى الدول الخليجية، تهدف بالأساس إلى تحويل ريع الثروات الطبيعية إلى موارد استثمارية؛ لتنويع مصادر الدخل، وتجنّب هزّات الاقتصاد العالمي. يضاف إلى ذلك توفير الفرص لرفع معدلات العائد على النقد الأجنبي، وحماية الميزانيات الحكومية والاقتصادات المحلية من تقلبات أسعار النفط والغاز الطبيعي في السوق الدولية، وكذا تحويل العوائد المالية من الموارد الطبيعية إلى محفظة أصول متنوعة؛ خدمةً للأجيال المقبلة، خاصة في الدول التي تكون مستويات عيشها مرتفعة، مثل قطر والإمارات العربية المتحدة والكويت.

وتثير مسألة صناديق الثروة السيادية الضخمة في دول مجلس التعاون العديد من القضايا التي تتطلب البحث والدراسة؛ بدءاً من حوكمة هذه الصناديق، وأنواعها، ومصادرها، وأدوار القطاع الخاص فيها، ومسألة الاستدامة، واستراتيجيات إدارة الأزمات الاقتصادية وقدرتها على درء مخاطر أزمات النظام الاقتصادي الدولي، والحؤول دون تعرض الاقتصاديات الوطنية لها.

وترتبط صناديق الثروة السيادية في الخليج مباشرة بمسألة السياسات الاستثمارية في الداخل والخارج على حدّ سواء؛ إذ دفع الاستقلال الحديث لغالبية دول مجلس التعاون، والعائدات الضخمة لموارد الطاقة منذ أواسط السبعينيات، إلى تحوّل هذه المنطقة إلى منطقة جذبٍ استثماري حكومي وغير حكومي؛ نظراً إلى الاستقرار الأمني المشجّع الذي تعرفه هذه الدول، وحاجتها إلى تطوير بني تحتية ومؤسسات اقتصادية تلبّي احتياجات مجتمع في طور النموّ السريع، وحكومات تحاول توظيف عائداتها المالية في التنمية المحليّة. يُضاف إلى ذلك أنّ تحقق فوائض مالية هائلة أدّى إلى الدفع في اتجاه استثمارها خارجياً لزيادة العائد، وتنويع مصادر الدخل. وبناءً عليه، وظفت دول مجلس التعاون قدراتها المالية في اقتحام بيئات اقتصادية أجنبية في مجالات العقارات والتطوير العقاري، والطاقة، والاتصالات، والتكنولوجيا، والخدمات، والمشتقات المالية؛ بحيث أصبحت رؤوس الأموال الخليجية فاعلاً أساسياً في بعض الاقتصاديات الأوروبية وفي الشمال الأميركي، وصولاً إلى الاستثمارات في الدول العربية، وآسيا وأفريقيا، وبعض دول أميركا اللاتينية. وفي حين شهدت الاستثمارات الخارجية لدول مجلس التعاون توسعاً قوياً، بقيت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر محدودة، على الرغم من كل الجهود المبذولة للحد من الحواجز الإدارية والبيروقراطية وتوفير الحوافز لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مثل القيود على الملكية الأجنبية للشركات والعقارات.

لقد بيّنت أزمات دول مجلس التعاون، كأزمة حصار قطر منذ 2017 مثلاً، أهمية الاستثمارات الخارجية في تحقيق الأمن الغذائي والدوائي، لكنها كشفت أيضاً عن أوجه قصور وهشاشة في طبيعة بعض الاستثمارات، وفي سياسات الجذب الاستثماري؛ الأمر الذي يتطلب مراجعةً شاملة لسياسات الاستثمار في دول مجلس التعاون، ولا سيما ما يخصّ قوانين

الإقامة والمواطنة، ومسألة فرض الشريك المحليّ على المستثمرين، وتعديل قوانين الملكية العقارية وملكية الشركات. وهذه الأمور، في مجملها، توصيات تقدّمها المؤسسات المالية الدولية لدول الخليج؛ بهدف الخروج من دائرة التجارة الخارجية المكثّفة إلى دائرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من دون عوائق بنيوية في الاقتصادات المستقبلية.

يطرح موضوع السياسات الاستثمارية في دول مجلس التعاون موضوع القطاع الخاص ودوره في الاقتصاد الوطني، في سياق الاقتصادات الريعية التي تسيطر الدولة فيها على المال وتوزّعه، مع انخفاض الضرائب المفروضة على المداخل أو انعدامها، إلى جانب التسهيلات أمام هذا القطاع في الولوج إلى الأسواق والمنافسة الحرّة وحرية التجارة، وهامش تدخّل الدولة في الحياة الاقتصادية باعتبارها مسيطرة على الثروة والسلطة في آن واحد.

المحور الثاني: علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيران

تُعَدّ علاقات دول الخليج العربية بإيران من أكثر القضايا إثارةً للبحث والنقاش في هذه المرحلة. وتشكّل إيران بحكم حجمها، ووزنها الديموغرافي، ونظامها الثوري، وسياساتها الخارجية والإقليمية النشطة، تحديًا استراتيجيًا وبنويًا لدول الخليج العربية، بغضّ النظر عن طبيعة العلاقات الثنائية التي تربط هذه الدول بإيران. وتتحدّد السياسة الإيرانية مع دول الخليج العربية، وسائر دول العالم، بمصلحة إيران بوصفها دولة إقليمية كبيرة تسعى إلى تعظيم قوتها وتأثيرها في منطقة الخليج وعموم المنطقة. كما تفرض إيران في نظرتها إلى نفسها، باعتبارها مرجعًا لشيعية العالم، تحديًا إضافيًا يصل إلى داخل دول الخليج العربية ومجتمعاتها المحلية، عبر سعيها إلى بناء علاقات عابرة للحدود الوطنية بالمكونات الشيعية المنتشرة في محيطها الاستراتيجي. ويجب ألاّ نغفل كذلك المشاعر القومية الإيرانية التي تعتبر إيران قوّة عظمى، لناحية الحجم والثروة والحضارة، ومواجهة السياسات الأميركية في المنطقة أيضًا.

وفي مقابل تماسك الاستراتيجية الإيرانية في المنطقة، تبدو استراتيجيات دول الخليج العربية وعلاقتها بإيران محكومة بالترتيبات الثنائية من جهة، والخصومات بين دول الخليج من جهة أخرى، بدلًا من الموقف الإقليمي الموحد. وتستفيد إيران من التعامل فرديًا مع دول الخليج العربية، كما تستفيد من التوترات بينها التي تصاعدت خصوصًا منذ أزمة حصار قطر عام 2017. وقد مكّنت الاستراتيجية الإيرانية، وغياب استراتيجية خليجية ذات أولويات واضحة، طهرانَ من حماية نفسها من جهود العزل والاحتواء التي قادتها المملكة العربية السعودية إقليميًا، والولايات المتحدة الأميركية دوليًا. وحتى حينما حاورت الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن إضافة إلى الاتحاد الأوروبي (دول 1+5) إيران في الموضوع النووي لم تكن دول مجلس التعاون حاضرة على طاولة المحاورات. ولم تنجح دول الخليج، أيضًا، في بلورة استراتيجية للحوار مع إيران - بوصفها جزءًا من تاريخ المنطقة وجغرافيتها - تقوم على التعايش وحُسن الجوار رغم الاختلاف، وعلى أسس احترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وفي وقت تتميز فيه العلاقات بين إيران وكل من السعودية والبحرين بالتوتر الشديد، يتذبذب الموقف الإماراتي من إيران. ففي حين تحتل إيران جزءًا من الأراضي الإماراتية (طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى)، ترتبط الإمارات مع إيران بعلاقات تجارية واقتصادية ذات أهمية، وقد بلغ حجم التبادل التجاري بينهما، قبل إعادة فرض العقوبات الأميركية على طهران، ما يزيد على 16 مليار دولار عام 2018؛ وذلك من دون أن نأخذ في الحسبان استخدام موانئ دبي وبنوكها

في عمليات التحويل المالي والتجاري. ومن جهة أخرى، ترتبط كل من سلطنة عمان والكويت وقطر بعلاقات عادية مع إيران؛ بحكم الجوار الجغرافي والمصالح الوطنية.

لا يمكن فهم العلاقات الخليجية - الإيرانية الراهنة، بمعزل عن التطورات السياسية التي شهدتها المنطقة منذ الثورة الإيرانية عام 1979، والدور الفاعل الذي أدّاه العراق في موازنة النفوذ الإيراني حتى الغزو الأميركي له في عام 2003. أدى سقوط بغداد إلى انهيار نظام توازن القوى الإقليمي بين العراق وإيران، وانكشاف دول الخليج العربية استراتيجياً أمام إيران، وزيادة اعتمادها أمنياً على الولايات المتحدة. وقد حاولت دول الخليج، بعد غزو الكويت عام 1990، الاعتماد على حلفاء إقليميين مثل سورية ومصر اللتين أدّتا دوراً مركزياً في التحالف ضد العراق، لكنّها ذهبت لأسباب مختلفة إلى تفضيل العلاقة مع الغرب (الولايات المتحدة، وبريطانيا، وفرنسا)، وزيادة إنفاقها الدفاعي ومشترياتها من السلاح.

إقليمياً، تتميز العلاقات الخليجية - الإيرانية بتعدد مناطق التنافس والصراع؛ حيث تتنافس السعودية وإيران، في كلّ من اليمن وسورية ولبنان والعراق. أما على المستوى الدولي، فتستغلّ السعودية توتر العلاقات الإيرانية مع الغرب، خاصة مع الولايات المتحدة؛ لزيادة الضغط على إيران، ودفعها إلى تغيير مقارباتها الإقليمية. وقد استفادت السعودية، من وصول دونالد ترامب إلى الحكم وانسحابه من الاتفاق النووي الإيراني، وتجدد الاهتمام الدولي بسياسات إيران الإقليمية لتزيد من حجم هذه الضغوط، علماً أنه ثبت أنه لا الولايات المتحدة ولا غيرها سوف يخوض حرباً مع إيران دفاعاً عن الإمارات والسعودية في حال استهداف أيّ منهما.

لا تُعدّ الخصومة والخوف المتبادل من السمات الجوهرية في علاقات دول مجلس التعاون بإيران؛ فقد تحسنت العلاقات الخليجية - الإيرانية في فترة حكم الإدارات الإصلاحية في إيران؛ حيث تبوّأ الرئيس محمد خاتمي، في الفترة 1997-2005، سياسات تصالحية استطاع من خلالها تخفيف حدّة التوتر بين بلاده والبلدان الخليجية. لكنّ هذه السياسة فشلت على المدى البعيد لأسباب داخلية إيرانية، وأخرى إقليمية ودولية.

جدول الأعمال

اليوم الأول

الأحد، 29 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

الرقم التعريفي: 867 5734 7467



<p>صناديق الثروة السيادية والسياسات الاستثمارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية</p>	
<p>الجلسة الافتتاحية ومحاضرة عامة رئيس الجلسة: مروان قبلان جياكومو لوتشيانبي: تحديات إدارة صناديق الثروة السيادية</p>	17:00 – 16:00
<p>استراحة</p>	17:15 – 17:00
<p>علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيران</p>	
<p>الجلسة الثانية رئيس الجلسة: غانم النجار خوان كول: التنافس الجيوسياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران (2015-2020) عبدالله محمد الغيلاني: العلاقات الخليجية - الإيرانية: ثنائية الصدام والتعايش روس هاريسون: دول مجلس التعاون وإيران: حرب منخفضة الشدة، صراع شديد الحدة</p>	18:45 – 17:15

اليوم الثاني

الإثنين، 30 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020

الرقم التعريفي: 893 8851 5887



<p>صناديق الثروة السيادية والسياسات الاستثمارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية</p>	
<p>الجلسة الأولى رئيس الجلسة: هند المفتاح خالد شمس محمد العبدالقادر: تجارب دول مجلس التعاون واستراتيجياتها في إدارة صناديقها السيادية وتعظيم فوائدها نايف نزال الشمري: السياسات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية الخليجية: بين الاستفادة والتحديات المستمرة سارة بازبوندي: صناديق الثروة السيادية والرؤى الوطنية الخليجية: توطيد المؤسسات ومراكمة الأصول</p>	17:30 – 16:00
<p>استراحة</p>	17:45 – 17:30
<p>علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيران</p>	
<p>الجلسة الثانية رئيس الجلسة: يعقوب الكندري محمد غانم الرميدحي: العلاقات الخليجية – الإيرانية: أسسها وآفاقها المستقبلية جودت بهجت: السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج من أحمددي نجاد إلى حسن روحاني محمد آية الله طبار: السياسة الخارجية الإيرانية بعد روحاني</p>	19:15 – 17:45

اليوم الثالث

الثلاثاء، 1 كانون الأول / ديسمبر 2020

الرقم التعريفي: 844 7915 1049



علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيران	
الجلسة الأولى محاضرة عامة رئيس الجلسة: عبد الله باعبود شيرين هنتر: العوامل النظامية المؤثرة في تشكيل علاقات إيران مع دول الخليج العربية	17:00 – 16:00
استراحة	17:15 – 17:00
صناديق الثروة السيادية والسياسات الاستثمارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	
الجلسة الثانية رئيس الجلسة: عهود البلوشي فيصل حمد المناور: نموذج مقترح لحوكمة صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون جوليان مير، عدنان مزارعي، إدوين م. ترومان: صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون: الحوكمة والآفاق تمارا قمحاوي شولتز: صناديق الثروة السيادية الخليجية: دعوة للحوكمة الثقافية	18:45 – 17:15

اليوم الرابع

الأربعاء، 2 كانون الأول / ديسمبر 2020

الرقم التعريفي: 892 9498 7353

تسجيل

علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيران	
الجلسة الأولى رئيس الجلسة: سحيم آل ثاني خالد الجابر: مستقبل العلاقات الخليجية - الأميركية في حقبة ما بعد ترامب نيكولاي كوزانوف: التوترات الإيرانية - الأميركية وأمن الطاقة في الخليج مهران كامرافا: المؤسسات والسياسة في علاقات إيران مع دول مجلس التعاون عماد قدورة: المبادرات الخارجية لنظام الأمن في الخليج	18:00 – 16:00
استراحة	18:15 – 18:00
صناديق الثروة السيادية والسياسات الاستثمارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية	
الجلسة الثانية رئيس الجلسة: خالد راشد الخاطر دانيا ظافر: كيف يمكن للصناديق السيادية أن تساهم في الابتكار والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون؟ يوسف بن حمد البلوشي: دور الصناديق السيادية في النهوض بالقطاع الخاص المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي (حالة سلطنة عمان) نزار الجويني وهالة المنياوي: صناديق الثروة السيادية والقوة الناعمة: الاقتصاد السياسي للدول الصغيرة في الخليج	19:45 – 18:15

اليوم الخامس

الخميس، 3 كانون الأول / ديسمبر 2020

الرقم التعريفي: 897 6862 3804



<p>علاقات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بإيران</p>	
<p>الجلسة الأولى رئيس الجلسة: محجوب الزويري ظافر العجمي: إيران والتنافس على العراق الجديد في الخليج العربي جون كالابريسي: الولايات المتحدة والخليج: عالقون في المرحلة الانتقالية زاهد شهاب أحمد: علاقات دول مجلس التعاون مع إيران والعامل الباكستاني علي فتح الله نجاد: خلفيات التنافس بين إيران ومجلس التعاون ومستقبله</p>	18:00 – 16:00
<p>استراحة</p>	18:15 – 18:00
<p>صناديق الثروة السيادية والسياسات الاستثمارية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية</p>	
<p>الجلسة الثانية رئيس الجلسة: شريفة اليحيائية فهد يوسف الفضالة ومحمد عمر باطويح: قراءة جديدة للأصول المالية السيادية للكويت لورنس الحناوي: الصناديق السيادية الخليجية: بين التحول الاقتصادي وتشبث أركان الحكم، صندوق الاستثمارات العامة السعودية نموذجًا نبيل بوفليح: مدى التزام صناديق الثروة السيادية الخليجية بمبادئ سانتياغو للحكومة: جهاز أبوظبي للاستثمار نموذجًا</p>	19:45 – 18:15

المشاركون

الملخصات



إدوين م. ترومان

زميل بحث غير مقيم، ثم زميل بحث في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي (منذ عام 2001 حتى الآن). شغل منصب مساعد وزير الخزانة الأميركية للشؤون الدولية (1998-2001)، ومستشارًا للوزير (2009)، ومدير قسم التمويل الدولي في مجلس حكام الاحتياطي الفدرالي (1977-1998).

صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون: الحوكمة والآفاق

وُضعت لوحة مؤشرات صناديق الثروة السيادية بين عامي 2007 و2008 لتقييم الشفافية والمساءلة في هذه الصناديق. تركز الورقة على اللوحة الخاصة بمؤشرات عام 2019، وذلك لفهم دور صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومكانتها. وتلاحظ الورقة تحسناً في متوسط المؤشرات، مع بقائها أقل من متوسط 54 صندوقاً آخر، وأقل أيضاً من الصناديق غير الخليجية التي تستمد مواردها المالية من النفط والغاز أو من مصادر أخرى. وترى الورقة أن انخفاض أسعار الطاقة، والآثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، سيؤديان إلى زيادة الضغوط على صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون. ويساهم إجراء تحسينات إضافية على الشفافية والمساءلة في هذه الصناديق في مواجهة تلك التحديات. ونتيجة للقضايا التي أثيرتها، من المرجح أن تحظى الحوكمة والمساءلة في صناديق الثروة السيادية بعناية واهتمام أكبر لدى الرأي العام. ومن المحتمل أن يزداد تدقيق النتائج التي تظهر في لوحة المؤشرات في مجالَي الحوكمة والشفافية في صناديق الثروة السيادية، ولا سيما إثارة الأسئلة حول: (1) تعديل تفويض صناديق الثروة السيادية في التعامل مع أحداث ذات أهمية بالغة، مثل الوباء الحالي، (2) آليات اتخاذ القرارات بشأن الاستراتيجية العامة لصناديق الثروة السيادية، (3) الشفافية والمساءلة في هذه الصناديق.



تمارا قمحاوي شولتز

باحثة في معهد برلين لدراسات الخليج. عملت منسقة البرامج في منظمة الشفافية الدولية (2006-2010). لها خبرة واسعة في العمل مع منظمات ومؤسسات دولية متعددة، حيث عملت مستشارة لدى مكاتب الأمم المتحدة المختلفة، ولدى منظمتي أنقذوا الطفولة والمبادرة الأوروبية لتنمية المشاريع.

صناديق الثروة السيادية الخليجية: دعوة للحكومة الثقافية

تنطلق هذه الورقة من إدراك دول الخليج الغنية بالنفط، خلال طفرة الأسعار في أوائل عام 2000، إمكانية استخدام صناديق الثروة السيادية أدوات قوية لحشد الدعم السياسي والاجتماعي على الصعيدين الوطني والدولي. وترى أن الإخفاقات العديدة التي فُتيت بها صناديق الثروة السيادية، وتصدّر بعضها عناوين وسائل الإعلام مثل فضيحة الصندوق السيادي الماليزي "وان إم دي بي"، حدت بصناديق ثروة سيادية عديدة في الشرق الأوسط إلى توخي الحيطة تجنباً لوصمها بانعدام الشفافية وخدمة أجندات سياسية ومصالح شخصية. ولذلك، تطرح الورقة أن دول الخليج أصبحت منذ ذلك الحين متفهمة للدعوات المحلية والدولية لوضع إطار حوكمة داخلي يلبي التوقعات الثقافية الوطنية من دون التخلي عن المعايير الدولية. ونظراً إلى التعقيدات السياسية في الشرق الأوسط الذي تؤدي فيه دول الخليج الغنية وأسلوب الحكم الاستبدادي دوراً مهماً، فثمة هامش كبير لإجراء تحسينات على الأجندات ووضع أهداف واضحة، والإفصاح عن المعلومات والتزام الشفافية في استراتيجية الاستثمار، ووضع إطار داخلي واضح وقوي للمفاصل الإدارية الحاكمة؛ أي مجالس الإدارة ونظام وهياكل الإدارة الداخلية. لقد ثبت أن الحوكمة هي ناتج ثانوي للثقافة. ولذلك، أصبح ضرورياً تحديد التقاطعات المشتركة بين "مبادئ سانتياغو" والقيم الثقافية. ومع إصدار رؤى استراتيجية طويلة الأمد في دول الخليج (رؤية الإمارات 2030، رؤية المملكة 2030، رؤية الكويت 2035، رؤية قطر الوطنية 2030)، ستقوم هذه الاستراتيجيات الوطنية بتشكيل نماذج تشغيل مستقبلية لصناديق الثروة السيادية وإحداث تغيير عملي في الثقافة.



جودت بهجت

أستاذ شؤون الأمن القومي في مركز الشرق الأدنى وجنوب آسيا للدراسات الاستراتيجية في جامعة الدفاع الوطني في واشنطن. ولد في مصر، وتخصّص في سياسات الشرق الأوسط، لا سيما مصر وإيران ومنطقة الخليج. له خبرة واسعة في مجالات أمن الطاقة، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، ومكافحة الإرهاب، والصراع العربي - الإسرائيلي، وشمال أفريقيا، والسياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط. صدر له 12 كتابًا وأكثر من 200 مقالة في مجلات أكاديمية.

السياسة الخارجية الإيرانية في الخليج من أحمدني نجاد إلى حسن روحاني

منذ قيام ثورة 1979، حظيت علاقات جمهورية إيران الإسلامية مع باقي دول العالم باهتمام كبير. تركّز هذه الورقة على سياسات طهران الخارجية والدفاعية في عهدي الرئيسين محمود أحمدني نجاد، وحسن روحاني. وتشير إلى أن وجود اختلافات هائلة في الأسلوب لا ينفي وجود قدر كبير من الاستمرارية. فالسياسة الخارجية لأي دولة تصاغ في ضوء المصالح الوطنية المفترضة، إضافة إلى التوجه الأيديولوجي والموقع الجغرافي والتجربة التاريخية. وتركّز الورقة على أوجه التشابه والاختلاف بين الإدارتين، وتتناول كذلك دوافع السياسة الخارجية والدفاعية الإيرانية. وفحوى ذلك أن سياسة إيران، مثل سياسة أي دولة أخرى، تعكس التوجه الأيديولوجي، وتصور القادة للمصالح الوطنية. وفي هذا السياق، من المهم عدم المبالغة في البحث عن اختلافات بين إدارتي أحمدني نجاد وروحاني. وبدلاً من ذلك، يمكن التوصل إلى أربعة استنتاجات رئيسة من خلال هذا التحليل لجمهورية إيران الإسلامية. أولاً، يؤدي الرئيس دوراً في تشكيل السياسات وتنفيذها، وفقاً للدستور الإيراني. ثانياً، على هذه الأرضية، اتسمت سياسة إيران بالاتساق منذ قيام ثورة 1979. ثالثاً، منذ ثورة 1979، وفي ظل إدارتي أحمدني نجاد وروحاني، كانت موارد إيران المالية اللازمة للاستثمار في تطوير قدراتها العسكرية أقل بكثير من إسرائيل ومعظم جيرانها العرب. رابعاً، يكمن الاختلاف الرئيس بين أحمدني نجاد وروحاني في الأسلوب، فالأول يميل إلى الصدام، بينما يميل الثاني إلى التوافق.



جوليان مير

محلل بحوث في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي منذ تشرين الثاني/ نوفمبر 2019. تركز أبحاثه على الاقتصاد الكلي والاقتصاد والتمويل الدولي. عمل سابقاً مستشاراً للبنك الدولي حول الآثار الاقتصادية الكلية لسلاسل القيمة العالمية في "تقرير عن التنمية في العالم 2020".

صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون: الحوكمة والآفاق

وُضعت لوحة مؤشرات صناديق الثروة السيادية بين عامي 2007 و2008 لتقييم الشفافية والمساءلة في هذه الصناديق. تركز هذه الورقة على اللوحة الخاصة بمؤشرات عام 2019، وذلك لفهم دور ومكانة صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتلاحظ تحسناً في متوسط المؤشرات، مع بقائها أقل من متوسط 54 صندوقاً آخر، وأقل أيضاً من الصناديق غير الخليجية التي تستمد مواردها المالية من النفط والغاز أو من مصادر أخرى. وترى الورقة أن انخفاض أسعار الطاقة والآثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، سيؤديان إلى زيادة الضغوط على صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون. ويساهم إجراء تحسينات إضافية على الشفافية والمساءلة في هذه الصناديق في مواجهة تلك التحديات. ونتيجة للقضايا التي أثارها، من المرجح أن تحظى الحوكمة والمساءلة في صناديق الثروة السيادية بعناية واهتمام أكبر لدى الرأي العام. ومن المحتمل أن يزداد تدقيق النتائج التي تظهر في لوحة المؤشرات في مجالَي الحوكمة والشفافية في صناديق الثروة السيادية، ولا سيما إثارة الأسئلة حول: (1) تعديل تفويض صناديق الثروة السيادية في التعامل مع أحداث ذات أهمية بالغة، مثل الوباء الحالي، (2) آليات اتخاذ القرارات بشأن الاستراتيجية العامة لصناديق الثروة السيادية، (3) الشفافية والمساءلة في هذه الصناديق.



جون كالابريسي

يعمل مدرسًا في الجامعة الأميركية في واشنطن العاصمة. وهو باحث رئيس في معهد الشرق الأوسط الذي يدير فيه مشروع الشرق الأوسط وآسيا، ومحرر قسم مراجعة الكتب في "مجلة الشرق الأوسط". أَلَّف كتاب "العلاقات الصينية المتغيرة مع الشرق الأوسط والآفاق الثورية: السياسة الخارجية الإقليمية لإيران".

الولايات المتحدة والخليج: عالقون في المرحلة الانتقالية

كانت الولايات المتحدة اللاعب الخارجي المهيمن في منطقة الخليج على مدى نصف قرن تقريبًا. وخلال تلك الفترة، ولا سيما منذ عام 2003، يمكن القول إن الولايات المتحدة حافظت على الوضع الراهن المفضل لدى شركائها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمقدار ما قامت بزعرته؛ ما أدى إلى تآكل الثقة والإيمان باستدامة الالتزامات الأمنية الأميركية وفعاليتها. توضح الورقة أن رسائل الولايات المتحدة المختلفة، وتأرجح سياستها في دول الخليج في السنوات الأخيرة، أثارت وغدّت تساؤلات عميقة ونقاشات داخل الولايات المتحدة ظلت غالبًا بلا نتيجة حول دورها في المنطقة، وكذلك في العالم. وترى أن الخيار الثنائي الذي يُطرح دائماً؛ التوازن بين الخارج والداخل، هو بديل هذه الحجة الأوسع. وعلى غرار الولايات المتحدة العالقة في فخ تحول السيادة العالمية، تحاجّ الورقة بأن علاقات دول مجلس التعاون وإيران العالقة في كماشة المواجهة. ويتطلب الخروج من هذا المأزق إعادة انخراط الولايات المتحدة على نحو حاسم في شؤون الخليج، باعتماد دبلوماسية نشطة ومستمرة تساعد على تحقيق المصالحة، وتدعم مساعي دول مجلس التعاون الرامية إلى تخفيف التنافس الاستراتيجي السعودي - الإيراني. ويساعد هذا النهج في تخفيف الصراع بين دول مجلس التعاون وإيران، ولو أنه لا يساعد في حد ذاته على تحويله، بينما يساعد الولايات المتحدة على الإفلات من فخ التحول.



جياكومو لوتشياني

يعمل مدرساً في كلية باريس للشؤون الدولية ومعهد الدراسات السياسية بباريس، والمعهد العالي لدراسات التنمية الدولية في جنيف. كان باحثاً علمياً في برنامج غلوبال سكولار في جامعة برينستون (2010-2013). تركّز أعماله على الاقتصاد السياسي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. حرّر بالاشتراك مع حازم الببلاوي كتاب "الدولة الريعية" (1987)، الذي يستشهد به كثيراً بصفته أحد أصول هذا المفهوم. أحدث كتاب شارك في تحريره عنوانه "متى تعتبر اقتصاديات النفط مستدامة؟" (بالغريف، 2020)، يتناول مفهوم الاستدامة في اقتصادات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والتحديات التي تواجهها.

تحديات إدارة صناديق الثروة السيادية

تناقش الورقة تحديات إدارة صناديق الثروة السيادية، وترى أن هذه الصناديق لا تتوقف عن النمو من حيث العدد والحجم، لكنّ شكوكاً كثيرة تحيط بإدارتها وتطورها على المدى الطويل. فقد قُدمت على أنها علاج سحري لجميع مشكلات الدول الغنية بالموارد، لكن تعدّد الحالات والأولويات يطرح علامات استفهام متعددة. ولتحليل ذلك وتفسيره، تركز الورقة على قواعد التراكم والتناقص؛ فإذا اعتُبرت صناديق الثروة السيادية أداة لتحقيق الاستقرار في مواجهة تقلبات الأسعار، فإن إدارتها السليمة تتطلب معرفة الأسعار المستقبلية، لكن القدرة على التنبؤ بالأسعار معدومة تقريباً. أما إذا استهدفت الحفاظ على مصالح الأجيال المقبلة، فتتحول القضية المطروحة هنا إلى السؤال عن المدة الزمنية اللازمة للتراكم، وأي جيل له الحق في التمتع بفوائد الأموال وبأي مقدار/ طريقة. كما ترى هذه الورقة أن ذلك ينطبق على الأموال المتراكمة في الدول غير المصدرة للموارد الطبيعية المستنفدة التي تراكم الأصول لتجنب انخفاض قيمة عملاتها الوطنية والحفاظ على قدرتها التنافسية الدولية. فإلى أي حدّ يجب أن تستثمر الحكومات في الاقتصاد المحلي وفي أي قطاعات؟ أو هل تبدأ في مراكمة الأصول الدولية بدلاً من ذلك؟ وتذهب الورقة إلى أن افتراض أن الأصول الدولية تشكّل تنوعاً صالحاً للاستثمار المحلي بسبب عدم ارتباط القيم النسبية لا تبرهن عليه الأدلة التجريبية دائماً. وبالمثل، فإن الافتراض أن إدارة الاستثمارات الدولية أكثر شفافية من إدارة الاستثمارات المحلية هو أمر مشكوك فيه أيضاً. ولذلك تركز الورقة على الأسئلة: ما استراتيجيات الاستثمارات الدولية المطلوبة؟ وهل يلزم أن تأخذ صناديق الثروة السيادية دور مستثمر سلبي؟ أم هل يجب أن تشارك في عملية صنع القرار في الشركات التي تستثمر فيها؟ وترتكز الورقة على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، في سياق أزمة العولمة؛ إذ تتجه الأمور بسرعة نحو تقييد حدود المستثمرين الأجانب في إدارة الأصول التي تعتبر ذات أهمية استراتيجية، فصناديق الثروة السيادية تُعدّ جزءاً من سرديّة العولمة، التي شهدت تراجعاً تدريجياً في دور الحكومات الوطنية وتنحية للعلاقات الاقتصادية الدولية الرسمية جرّاء القبول العالمي لقواعد السوق. إن عددًا متزايداً من الحكومات الوطنية في العالم عمومًا، وفي منطقة الخليج على نحو خاص، يرفض الآن هذا النهج الليبرالي المجرد، على نحوٍ سيطرحت حتمًا مشكلات بشأن مستقبل صناديق الثروة السيادية.



خالد الجابر

مدير مركز الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في واشنطن، عمل سابقاً في مركز الشرق للدراسات والبحوث ورئيساً لتحرير الصحيفة اليومية *The Peninsula*، التي تصدر في قطر. حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من المملكة المتحدة، والماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية من الولايات المتحدة الأمريكية، وهو باحث في الدراسات العربية والخليجية، حيث تركز أبحاثه على العلوم السياسية والدبلوماسية العامة والاتصالات الدولية والعلاقات الدولية. نشر أعمالاً علمية في العديد من الكتب الأكاديمية والمجلات المتخصصة، بما في ذلك موسوعة الصحافة العالمية، وسبح، والجريدة الرسمية.

مستقبل العلاقات الخليجية – الأميركية في حقبة ما بعد ترامب

ترصد هذه الورقة مستقبل العلاقة بين دول الخليج العربية والولايات المتحدة الأميركية في حقبة ما بعد دونالد ترامب. وتناقش خلفيات العلاقة منذ وصول ترامب إلى سدة الرئاسة الأميركية في كانون الثاني/يناير 2017. كما تناقش الخيارات المحتملة لعودة التفاوض بين الولايات المتحدة وإيران، بشأن ملفها النووي وانعكاساتها على أمن منطقة الخليج العربية، والخيارات والتوقعات المحتملة في عدد من القضايا ذات الصلة بمنطقة الخليج العربية، من بينها الحرب في اليمن، وحقوق الإنسان في السعودية، والتطبيع مع إسرائيل، والأزمة الخليجية. وترى الورقة أن العلاقات الخليجية-الأميركية، خلال حقبة ترامب، ركزت على العلاقات الشخصية بين ترامب وإدارته من جهة، وبعض قادة دول الخليج العربية من جهة أخرى، وبدرجة أقل على المصالح المشتركة. وتجادل بأن الإدارة الأميركية الجديدة ستعمل على إعادة تفعيل دور المؤسسات الأميركية والاتفاقيات الدولية، كما أن تعاملها مع منطقة الخليج سيشهد على الأرجح عودة إلى المقاربة التي كانت سائدة في عهد إدارة باراك أوباما (2009-2017).



خالد شمس محمد العبدالقادر

نائب الرئيس بكلية المجتمع في قطر، كُلف لفترة تقارب السنة بمهمة مدير للعمليات، وهو أستاذ مشارك في علم الاقتصاد والمالية، شغل سابقاً منصب عميد كلية الإدارة والاقتصاد بجامعة قطر حتى كانون الثاني/ يناير 2019. عمل مستشاراً وباحثاً في مؤسسات مختلفة بالدولة منها الديوان الأميري، وبورصة قطر، ومصرف قطر المركزي، ومصرف الريان.

تجارب دول مجلس التعاون واستراتيجياتها في إدارة صناديقها السيادية وتعظيم فوائدها

تناقش الورقة ماهية الصناديق السيادية وأهميتها، ودورها بصفة عامة في تعزيز اقتصاديات الدول المالكة لها. وتسلط الضوء على الصناديق السيادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وكيفية مساهمتها في تحسين مؤشرات اقتصادية مهمة، مثل دورها في التصنيف الائتماني، وفي تعزيز الإنفاق الحكومي، واستقرار اقتصاداتها. وللصناديق السيادية لدول المجلس أهمية كبرى في الاقتصاد العالمي، وذلك بتبويبها مراكز متقدمة من ناحية الحجم، وأيضاً لدورها في تعزيز اقتصاديات الدول الحاضنة لتلك الصناديق وأصولها. تنطلق الورقة من عام 1973، حينما بدأت المداخل النفطية لدول مجلس التعاون تنمو على نحو ملحوظ؛ فقد استدعى تنامي العوائد النفطية تكوين الصناديق السيادية، وتحويل الأموال الفائضة عن الموازنات إلى استثمارات تلك الصناديق. وتبين أن بعض دول المجلس حافظت على وتيرة متنامية لصندوقها السيادي، وأخرى واجهت نزيفاً مستمراً بسبب تعاظم الإنفاق الحكومي لديها؛ ما اضطرها إلى اللجوء إلى احتياطات تلك الصناديق. وتحتاج بأن الثروة المالية التي أسستها الصناديق السيادية لموازنات دول المجلس أضحى تخدم الاقتصاد العالمي بصفة ملحوظة، من خلال دعم الأسواق المالية والأصول الحقيقية في تلك الدول المضيفة لأموال تلك الصناديق. كما تحتاج بأن دول المجلس تستعمل الصناديق السيادية من أجل تحقيق مآرب سياسية، بعد أن اعترتها الخلافات في التوجهات السياسية ضمن البيت الخليجي، وذلك بتوظيفها أداةً من أدوات القوة الناعمة. ولذلك، من المفترض أن تدعم هذه الصناديق موازنات دول المجلس من حيث إيراداتها، وتساعد على تنويع المداخل القادمة إليها، ويعتمد ذلك على مدى جودة الأصول الاستثمارية في هذه الصناديق، ومدى تنوعها وتحقق الأمان فيها.



خوان كول

أستاذ كرسي ريتشارد بي ميتشل الجامعي للتاريخ في جامعة ميشيغان. عمل سابقاً رئيساً لجمعية دراسات الشرق الأوسط في أميركا الشمالية. ألّف كتباً عديدة، من بينها: "الانخراط في العالم الإسلامي" (سانت مارتن، 2009)، و"العرب الجدد" (سيمون وشوستر، 2014)، و"محمد: نبي السلام في زمن صراع الإمبراطوريات" (دار هاشيت، 2018).

التنافس الجيوسياسي بين دول مجلس التعاون الخليجي وإيران (2015-2020)

تتناول الورقة الجغرافيا السياسية الإقليمية للتنافس على النفوذ بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. كما تستعرض الأوضاع في سورية واليمن ولبنان وباكستان. وتتناول أيضًا تأثير اتفاق إيران النووي لعام 2015 (خطة العمل الشاملة والمشاركة)، وانسحاب إدارة ترامب منها في عام 2018. ويمكن القول إن إيران استفادت من الصراعات المحلية لإظهار قوة ناعمة بطرق غير مكلفة نسبيًا. كما تحلّل العواقب السلبية للسلوك المتهور لولي العهد السعودي محمد بن سلمان، وطموحات محمد بن زايد ولي عهد أبوظبي، وكذلك الحصار المفروض منذ عام 2017 على قطر الدولة العضو في مجلس التعاون. وتوضح كذلك أسباب استمرار نجاح إيران النسبي في المنطقة، وفشل دول مجلس التعاون على عدة جبهات. وتخلص الورقة إلى أن فشل سياسات دول مجلس التعاون خلال عام 2020 في اليمن وسورية ولبنان لا يفسّره الانقسام السني - الشيعي فحسب؛ فكثير من الشيعة في لبنان يتصف بعقلية علمانية، كما أن دعم حزب الله لا يرجع إلى اعتباره ملاذًا في مواجهة المذهب السني فحسب، بل حاجزًا أمام التوسع الإسرائيلي في الجنوب أيضًا. وحتى داخل مجلس التعاون، لم تستطع دولتا السعودية وقطر البقاء معًا، وأدى انقسام ذلك المجلس إزاء الحصار المفروض على قطر إلى إضعاف موقف دوله تجاه إيران بعد عام 2017.



دانيا ظافر

خبيرة في الاقتصاد السياسي. تشغل منصب المديرية التنفيذية لمنتدى الخليج الدولي في واشنطن العاصمة. عملت سابقاً في جامعة الدفاع الوطني في مجال بحوث الشرق الأوسط، وباحثة اقتصادية رئيسة في مؤسسة هافر للتحليل Analytics Haver. تركّز بحثها على منطقة الخليج. نشرت عدة مقالات ورسالة بحثية وكتاباً مشتركاً بعنوان "سوق الأسلحة والخدمات العسكرية والأمن في دول الخليج: الاتجاهات والتداعيات".

كيف يمكن للصناديق السيادية أن تساهم في الابتكار والتنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون؟

توضح الورقة أن صناديق الثروة السيادية عملت تقليدياً بصفتها أدوات لرأسمالية الدولة في الاقتصادات الريعية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وكان دورها الأساسي والتقليدي الاستثمار في الخارج للتخفيف من المخاطر الناجمة عن هزات سوق النفط. وترى أن الوباء العالمي الذي تسبب في انخفاض أسعار السلعة الأساسية، التي تعتمد عليها دول الخليج مصدرًا أساسيًا للدخل، أدى إلى انخفاض كبير في قيمة تلك الصناديق. وتحتاج بأنه نظراً إلى القيود الهيكلية التي تحد من إمكانية تنفيذ تدابير تفشيفية في هذه الاقتصادات الريعية، فمن الضروري وضع استراتيجية جديدة لصناديق الثروة السيادية في السياق الحالي. ومثلما تحاول الدول في جميع أنحاء العالم إنقاذ اقتصاداتها والشروع في تحويل اهتمامها نحو الداخل، فعلى دول مجلس التعاون أن تحذو حذوها وأن تستخدم صناديق الثروة السيادية أدوات استثمارية لتنويع اقتصاداتها المحلية وتحفيز الابتكار. وتركز هذه الورقة على السؤال الآتي: كيف تعمل صناديق الثروة السيادية بوصفها استراتيجيات تنويع في دول مجلس التعاون؟ وكيف تساعد هذه الصناديق في تحفيز الابتكار في الاقتصادات الريعية لدول الخليج، والاستفادة في الوقت نفسه من رأسمالها البشري الشاب؟



روس هاريسون

زميل ومدير البحوث في معهد الشرق الأوسط في واشنطن العاصمة، وعضو هيئة التدريس في جامعة بيتسبرغ. يقوم بتدريس مقررات حول سياسة الشرق الأوسط والسياسة الخارجية للولايات المتحدة في الشرق الأوسط. كان عضوًا في هيئة التدريس في جامعة جورجيتاون مدة 16 عامًا، حيث عمل أستاذًا لمقرر الممارسة في الشؤون الدولية. ألف/ حرّر كتبًا عديدة، كان آخرها بعنوان "النجاة من فخ النزاعات: نحو إنهاء الحروب الأهلية في الشرق الأوسط" (بالاشتراك مع بول سالم). يؤلف حاليًا كتابًا جديدًا حول السياسة الخارجية الإيرانية.

دول مجلس التعاون وإيران: حرب منخفضة الشدة، صراع شديد الحدّة

يمكن وصف العلاقة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وإيران بأي شيء عدا كونها بسيطة. تحاول الورقة تفكيك ديناميات هذه العلاقة بكل تعقيداتها. وتذهب إلى أن الطبيعة الغامضة والمعقدة للتهديد الإيراني جعلت حل النزاع أشدّ صعوبة. وتركز على ثلاثة مجالات. يتناول الأول غموض طبيعة هذا النزاع متعدد الطبقات، وحقائقه أنه يجري في شرق أوسط تحوّل إلى نظام دول متدهورة تمزقها الحروب الأهلية. ويتعلق الغموض الثاني بتصورات التهديد غير المتوازنة وغير المتماثلة بين أطراف النزاع؛ فالمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة والبحرين تعتبر إيران تهديدًا رئيسيًا لأمنها القومي، بينما ترى إيران في الولايات المتحدة عدوها الأول، وليس الدول العربية. ويقع مجال الغموض الثالث داخل دول مجلس التعاون نفسها؛ أي بين الدول العربية التي تعتبر إيران تهديدًا وجوديًا وتلك التي ترى تهديدها دون ذلك. وتستند هذه التصورات المختلفة للتهديد إلى اعتبارات سياسية داخلية مختلفة، ومصالح محلية تجاه إيران، وحقائق استراتيجية. وتخلص الورقة إلى استنتاجات بشأن آفاق التقارب بين دول مجلس التعاون وإيران، منظورًا إليها في سياق أزمة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) والتحوّلات المحتملة في سياسة الولايات المتحدة تجاه الشرق الأوسط.



زاهد شهاب أحمد

زميل باحث في معهد ألفريد ديكين للمواطنة والعولمة في جامعة ديكين في أستراليا. عمل أستاذًا مساعدًا في مركز السلام والاستقرار الدولي في الجامعة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا في باكستان. تركز بحثه على القضايا والمجموعات السياسية (مثل الديمقراطية، والاستبداد، والإسلام السياسي)، والعلاقات بين الدول في جنوب آسيا والشرق الأوسط.

علاقات دول مجلس التعاون مع إيران والعامل الباكستاني

تناقش الورقة العلاقات بين باكستان ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، من منظور العلاقة المتضاربة غالبًا لهذه الدول مع إيران. ذلك أن باكستان لها حدود برية مشتركة مع إيران، وتُعدّ موطنًا لأكثر عدد من الشيعة بعدها، وتحافظ تاريخيًا على علاقات متوازنة مع إيران ودول مجلس التعاون، مثل الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية. توضح هذه الورقة أن خيار السياسة الخارجية الباكستانية هذا لم يكن سهلًا في سياق التنافس المحتدم بين المملكة العربية السعودية وإيران، وترى صعوبة استمرار العلاقة بهذه الوتيرة في ظل التغييرات في منطقة الخليج، وخصوصًا أن لدول الخليج الأخرى، لا سيما الإمارات والبحرين، علاقات خلافية مع إيران. وتحتاج الورقة بأنه على الرغم من خلافات باكستان مع إيران، بشأن تمرد البلوش والشراكة بين الهند وإيران مثلاً، فإنها تلتزم بسياسة التوسط بين إيران ودول الخليج. وأخيرًا تهدف الورقة إلى تحليل الدور الذي تؤديه باكستان في علاقة إيران بدول مجلس التعاون، وأثر ذلك في مستقبل العلاقات الباكستانية مع دول مجلس التعاون.



سارة بازبوندي

زميلة بحث غير مقيمة في مركز الجغرافيا الاقتصادية ومركز الطاقة العالمي لدى المجلس الأطلسي، وزميلة غير مقيمة في معهد دراسات الخليج العربي في واشنطن. عملت قبل ذلك، محاضرة رئيسة في الاقتصاد السياسي الدولي في جامعة ريجنت، لندن. كانت أيضًا باحثة زائرة في معهد الشرق الأوسط في جامعة سنغافورة الوطنية. كما عملت محللة اقتصادية في عدة مؤسسات دولية ومؤسسات استشارات السياسات ومراكز بحوث.

صناديق الثروة السيادية والرؤى الوطنية الخليجية: توطيد المؤسسات ومراكمة الأصول

تتناول الورقة تاريخ صناديق الثروة السيادية على مدى العقدين الماضيين؛ إذ تطورت كثيرًا استراتيجيات إدارة صناديق الثروة السيادية وهيكلتها في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وأدت زيادة عائدات تصدير النفط والغاز إلى زيادة تراكم الأصول الخاضعة لإدارة هذه الصناديق، التي يُصنّف بعضها أكبر صناديق ثروة سيادية قائمة على السلع في العالم. ونتيجة ذلك، ابتعدت بعض الدول عن الاستعانة بمصادر خارجية لإدارة ثرواتها وبدأت في تطبيق استراتيجيات عملية تتطلب توسيع قدراتها التنظيمية وخبراتها المحلية. وأدت هذه التوسعات إلى إنشاء مؤسسات جديدة، تضاف إلى صناديق الثروة السيادية الرئيسية لتلك الدول، وتُستخدم غالبًا للاستثمار في قطاعات محددة ولأغراض محددة. وتركز الورقة على العديد من الأمثلة، من بينها، إنشاء الإمارات العربية المتحدة شركة مبادلة للاستثمار كأحد أشهر صناديق الثروة السيادية فيها، وذلك لتسهيل نقل المعرفة والتكنولوجيا من خلال الاستثمارات. ثم تعرّج على أثر تراجع سوق النفط العالمية في تغيير هذه الاستراتيجيات في الاتجاه المعاكس. فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، قررت عدة دول في مجلس التعاون تعزيز المؤسسات الاستثمارية الخاضعة لسيطرة الدولة. وقد اتخذت المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وسلطنة عمان خطوات فعلية نحو تجميع الأصول الخاضعة لإدارة مؤسساتها الاستثمارية الأصغر. وقد أُدرجت بعض هذه القرارات في رؤى تلك الدول، وأصبحت من ثمّ جزءًا من استراتيجياتها الاقتصادية الأوسع. وتبحث الورقة في أسباب تبني هذه الاستراتيجيات والنتائج المستقبلية المحتملة المترتبة عليها.



شيرين هنتر

زميلة فخريّة في مركز التفاهم الإسلاميّ المسيحيّ في جامعة جورجتاون منذ عام 2005، عملت أستاذة زائرة (2007-2014)، ثم أستاذة باحثة (2014-2019) في المركز نفسه. كما عملت في مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية (1983-2005)، وفي وزارة الخارجية الإيرانية (1965-1979)، وتنقلت بين لندن وجنيف.

العوامل النظامية المؤثرة في تشكيل علاقات إيران مع دول الخليج العربية

تتساءل الورقة عن مدى تأثير العوامل المنهجية، الإقليمية والدولية، في ديناميات العلاقة بين إيران ودول الخليج العربية. وتحلل أثر الأنظمة الإقليمية، لا سيما السياق العربيّ البيّن، إضافةً إلى الأثر الإسرائيليّ. كما تدرس دور النظام الدوليّ وتحولاته، ودور سياسات القوى العظمى. وتولي أثر انهيار الاتحاد السوفياتي في طبيعة النظام الدوليّ وتداعياته الإقليمية، اهتمامًا خاصًا. وتخلص إلى أن العوامل المنهجية تركت غالبًا أثرًا سلبيًا في العلاقات بين إيران ودول الخليج، لا سيما في حقبة ما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي. ففي هذه الحقبة، شجعت الهيمنة الأميركية على النظام على الشروع في سياسات معينة، أثرت سلبيًا في ديناميات العلاقة بين إيران ودول الخليج، وبخاصة سياسة الولايات المتحدة في استخدام القوة العسكرية لتحويل منطقة الشرق الأوسط وإحداث تغيير في الأنظمة كما جرى في العراق، التي أدت إلى زعزعة التوازن الإقليمي في الخليج. ونجم عن ذلك تدهور في العلاقات بين إيران ودول الخليج في العقدين الأخيرين. كما تخلص الورقة إلى أن الأثر السلبي للعوامل المنهجية كان مرشحًا للتراجع، لولا وجود أسباب خلاف أخرى في العلاقات بين إيران ودول الخليج.



ظافر العجمي

المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج، وعضو ركن متقاعد (القوة الجوية الكويتية). حاصل على الدكتوراه في أمن الخليج العربي. له العديد من المؤلفات أهمها "أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية" (2011)، و"تاريخ الجيش الكويتي" (2004 و2011)، و"جيش الكويت في عصر مبارك الصباح 1896-1915" (2000).

إيران والتنافس على العراق الجديد في الخليج العربي

يعاني العراق آلام ولادة نظام جديد، محاصر بتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، والضغط الأميركي والإيراني، فضلاً عن التأثيرات الإقليمية للعديد من البلدان العربية. لذلك، تهتم الورقة بتفكيك السياسة التي ينتهجها رئيس الوزراء العراقي، مصطفى الكاظمي، تجاه دول الخليج، في مقابل تفكيك سياسة الانفتاح التي تبديها بلدان خليجية عدة تجاه الكاظمي، بغرض فهم موقع إيران في السياسة العراقية منذ توليه السلطة في العراق. تحاول الورقة الإجابة عن مجموعة من الأسئلة، أهمها: ما الذي تغير في طهران، حتى تمنح بغداد فرصة للعودة إلى مدارها القريب من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية؟ وتتناول ذلك استناداً إلى مجموعة من المؤشرات من بينها غياب الدور المؤثر للجنرال الإيراني، قاسم سليمان، أو لانشغالها بمشكلاتها الداخلية بسبب تأثيرات جائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وما لحقها من انعكاسات سلبية على الاقتصاد وانخفاض العائدات النفطية، أو بسبب الضغط الأميركي عليها، لا سيما بسبب العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأميركية على إيران منذ الانسحاب من الاتفاق النووي. كما تتساءل الورقة عن أسباب تغير موقف دول مجلس التعاون من العراق، بالتوجه الإيجابي نحو بغداد ومد يد العون لإخراجها من الفلك الإيراني. وتتساءل أيضاً عن دور التظاهرات في العراق في تغير مواقف الكتل السياسية، وأثر ذلك في موقع إيران في العراق. وأخيراً تركز الورقة على الدور الأميركي في التغير والتوجه الاستراتيجي العراقي، بعيداً عن طهران، لا سيما إبان الحوار الاستراتيجي المهم بين العراق والولايات المتحدة.



عبدالله محمد الغيلاني

أكاديمي وباحث في الشؤون الاستراتيجية. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية، جامعة درم في المملكة المتحدة. يعلّق بصفة دورية في العديد من الفضائيات العربية على التطورات في منطقة الخليج العربي. تشمل اهتماماته قضايا الفكر السياسي الإسلامي، والسياسة الخارجية الأميركية، والشؤون الاستراتيجية الخليجية. نُشر له عدد من البحوث والدراسات في الشأن الخليجي والعربي، آخرها دراسة بعنوان: "الأمن الإقليمي الخليجي: تحرير المفهوم وبناء القدرات".

العلاقات الخليجية - الإيرانية: ثنائية الصدام والتعايش

تسعى الورقة إلى سبر أغوار ديناميات العلاقات الخليجية - الإيرانية، وتفكيك عناصرها، واستكشاف مآلاتها، في ضوء المعطيات الجيوسياسية الراهنة من دون إغفال تراكمات الصراع التاريخية، وذلك من زاويتين: الأولى، تداعيات هذه الحالة الصراعية على الأمن الإقليمي الخليجي؛ والثانية، فحص فرص الوثام الخليجي - الإيراني. كما تسعى إلى فحص مقدمات التعاون وضرورات الوثام، واختبار فرضية قدرة المصالح على تخطي الخصومات الأيديولوجية. وتنطلق من لحظة استيلاء الثورة الإسلامية على السلطة في إيران عام 1979؛ إذ تعدّها لحظة فارقة في تاريخ المشروع السياسي الشيعي، الذي سارع في لحظته المبكرة إلى إعلان مشروعه الأيديولوجي الرامي إلى بسط أنموذجه السلطوي، بمفرداته العقدية والقيمية، تحت عنوان "تصدير الثورة". وتركز على انعكاسات ذلك على منطقة الخليج، بوصفها الفضاء الجيوسياسي الذي شهد موجات التمدد الأولى للمشروع، قبل أن يسطدم بممانعة خليجية، رسمية وشعبية، متعددة الأبعاد. وتحدّجّ بأنه منذ أربعة عقود، لا يزال الصراع هو العنوان الأبرز للعلاقة الخليجية - الإيرانية، لا سيما مع القوة الخليجية الأكبر، المملكة العربية السعودية. وتحدّجّ أيضًا بأن هذه العلاقة مرت بمنعرجات خطيرة، وتخطت منعطفات بالغة الحرج، وشهدت لحظات كادت تفضي إلى مواجهات مرتفعة الحدة، كما أنها شهدت أيضًا لحظات تقارب، غير أن حالة التوتر وغياب الثقة والتربص المتبادل ظلت هي العناوين الأبرز التي تعبر عن هوية العلاقات الخليجية - الإيرانية، وتعكس منسوب العداء بين فرقاء الصراع. لذلك، ترمي الورقة أن ما ينبغي إدراكه عند تناول العلاقات الخليجية - الإيرانية هو أن منظومة مجلس التعاون ليست سواء في مقارباتها الجيوسراتيجية إزاء القوة الإيرانية؛ فهي تتفاوت في درجات الخصومة، كما في مستويات التقارب مع إيران؛ فلا يمكن الحديث عن علاقات خليجية - إيرانية بالمعنى الأحادي البحت، فلنستأخذ عن طرف خليجي ينازل الخصم الإيراني برؤية متحدة، بل نتحدّجّ عن فرقاء خليجيين قد تباينت مرئياتهم وتنوعت خياراتهم، وتعددت مقارباتهم.



عدنان مزارعي

زميل بحث غير مقيم في معهد بيترسون للاقتصاد الدولي. شغل منصب نائب مدير في صندوق النقد الدولي، حيث عمل على حل أزمات مالية متعددة في الأسواق الناشئة، بما فيها الأزمة المالية الروسية في عام 1998. إضافةً إلى ذلك، ساهم في وضع سياسة صندوق النقد الدولي بشأن الهيكل المالي الدولي وقضايا الديون السيادية. ساهم في إعداد مبادئ سانتياغو التي أرسّت أفضل الممارسات والمبادئ التوجيهية لإدارة صناديق الثروة السيادية.

صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون: الحوكمة والآفاق

وُضعت لوحة مؤشرات صناديق الثروة السيادية بين عامي 2007 و2008 لتقييم الشفافية والمساءلة في هذه الصناديق. تركز الورقة على اللوحة الخاصة بمؤشرات عام 2019، وذلك لفهم دور ومكانة صناديق الثروة السيادية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وتلاحظ تحسناً في متوسط المؤشرات، مع بقائها أقل من متوسط 54 صندوقاً آخر، وأقل أيضاً من الصناديق غير الخليجية التي تستمد مواردها المالية من النفط والغاز أو من مصادر أخرى. وترى الورقة أن انخفاض أسعار الطاقة والآثار الاقتصادية والمالية الناجمة عن وباء فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، سيؤديان إلى زيادة الضغوط على صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون. ويساهم إجراء تحسينات إضافية على الشفافية والمساءلة في هذه الصناديق في مواجهة تلك التحديات. ونتيجة للقضايا التي أثيرناها، من المرجح أن تحظى الحوكمة والمساءلة في صناديق الثروة السيادية بعناية واهتمام أكبر من قبل الرأي العام. ومن المحتمل أن يزداد تدقيق النتائج التي تظهر في لوحة المؤشرات في مجاليّ الحوكمة والشفافية في صناديق الثروة السيادية، لا سيما إثارة الأسئلة حول: (1) تعديل تفويض صناديق الثروة السيادية في التعامل مع أحداث ذات أهمية بالغة، مثل الوباء الحالي، (2) آليات اتخاذ القرارات بشأن الاستراتيجية العامة لصناديق الثروة السيادية، (3) الشفافية والمساءلة في هذه الصناديق.



علي فتح الله نجاد

زميل باحث أول غير مقيم في برلين في مركز الشرق الأوسط الأفريقي (AMEC). عمل سابقاً خبيراً في معهد بروكينغز في الدوحة (2017-2020)، والمجلس الألماني للعلاقات الخارجية (2015-2018). حصل علي درجة الدكتوراه في العلاقات الدولية من قسم دراسات التنمية من كلية الدراسات الشرقية والأفريقية التابعة لجامعة لندن، وحصل علي منحة زمالة ما بعد الدكتوراه في مشروع بحثي عن إيران تابع لكلية هارفارد كينيدي.

خلفيات التنافس بين إيران ومجلس التعاون ومستقبله

تتناول الورقة علاقات إيران مع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، مستندة إلى رؤى علمية ومناقشات للسياسات. وتدرس أولاً التنافس بين القوتين الرئيستين في الخليج، جمهورية إيران الإسلامية والمملكة العربية السعودية، من خلال مناقشة الإرث التاريخي لهذا العداء، ودوافع التنافس الراهنة. ثم تؤكد أن الحوار بين طهران والرياض بشأن النزاع الأمني محكوم عليه بالفشل؛ لأنه غالباً غير مجدٍ، حيث يتجاهل فيه كل طرف المخاوف الأمنية الأساسية للطرف الآخر. وبناءً على ذلك، تحدد أوجه القصور الرئيسية في المواقف الإيرانية والسعودية على التوالي. ثم تقوم تالياً بدراسة مستجدات الأحداث الأخيرة؛ أي مدى تأثير رد إيران بـ "المقاومة القصوى" على حملة "الضغوط القصوى" الأميركية، على العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون لدول الخليج العربية. وفي الختام، تركّز الورقة على ضرورة إحداث نقلة نوعية، والتخلي عن منطق المحصلة الصفريّة، والتركيز على "الأمن المشترك" في العلاقات بين إيران ودول مجلس التعاون. كما تحذّر من أن أي تسوية إيرانية سعودية قد لا تتعدى كونها اتفاقاً استبدادياً يحفظ أمن النظامين، ويؤدي إلى الإضرار بتطلعات مجتمعيهما.



عماد قدورة

باحث ومدير قسم التحرير في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. حاصل على الدكتوراه في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الأوسط، وعلى الماجستير في الدراسات الاستراتيجية. نُشر له أربعة كتب، منها: "تركيا: استراتيجية طموحة وسياسة مقيدة: مقارنة جيوبوليتيكية" (2015)، و"مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط" (1996). كما نُشرت له خمس عشرة دراسة محكمة منها: "السياسة التركية الجديدة في شرق المتوسط والتدخل العسكري في ليبيا" (2020)، و"الأهمية الجيوبوليتيكية للخليج في استراتيجية الهند" (2020)، و"التنافس الإقليمي الجيو - طائفي على الخليج" (2018)، بالإنكليزية.

المبادرات الخارجية لنظام الأمن في الخليج

يسود نهجان في المقاربات الخارجية لأمن الخليج، ينطلق أحدهما من واقع المنطقة حيث ينتشر النزاع والتنافس، فيفترض أن التحالف وتعظيم القوة العسكرية والردع إجراءات ضرورية لضمان الأمن والحفاظ على توازن القوى. بينما يفترض الآخر بأن نهج الأمن الشامل، الذي يُعنى بالتعاون في قضايا واسعة مثل الاقتصاد والبيئة والتجارة والطاقة وأمن الممرات البحرية ومكافحة الإرهاب، هو النهج الملائم للوصول تدريجياً إلى صيغة أمنية مستدامة بين جميع الأطراف. تستهدف المقاربات الأميركية مؤخراً، والتي تقوم على توازن القوى منذ عقود، إدماج إيران في نظام أمن الخليج، لكن بوسائل مختلفة. فقد طرح الرئيس باراك أوباما سيناريو "مشاركة" إيران، وبخاصة بعد توقيع الاتفاق النووي في 2015، أملاً في التحكم في سلوكها. بينما لجأت إدارة الرئيس دونالد ترامب إلى الانسحاب من الاتفاق في 2018، واستخدمت سياسة "الضغوط القصوى"، وأعلنت عن تحالفات إقليمية لإخضاع إيران والتفاوض على اتفاق جديد. وطرحت بعض الدول الكبرى مقترحات وفق نهج الأمن الشامل؛ فأطلقت روسيا في 2019 مبادرة لإنشاء منظمة للأمن والتعاون في الخليج، بحيث تشمل جميع دول الخليج، وفي جميع المجالات، وبما يؤدي إلى تقليص الوجود الأجنبي. وأبدت الهند اهتماماً بزيادة مشاركتها في أمن الخليج عبر شراكاتها الاستراتيجية مع بعض دوله، لكنها لم تطرح مبادرات رسمية للأمن الجماعي، وإن كان أكاديميون هنود يرون أن نماذج الأمن الشامل مثل منظمة آسيان أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا يمكن أن تكون ملائمة للخليج. أما الصين التي تعمل على عدم الانجرار إلى الصراعات الإقليمية، فقدت "ورقة سياسة الصين العربية" في 2016، واستضافت في 2019 "منتدى أمن الشرق الأوسط"، لكنها لم تقدم أفكاراً محددة للأمن في الخليج، بل يبدو أنها تتبع دبلوماسية "الصبر الكبير" لتعزيز مصالحها وجعل مشروعها "مبادرة الحزام والطريق" حافزاً لزيادة دورها في المنطقة، ومن ثمّ جعل مقترحاتها مرحباً بها. وركزت باكستان في العقد الأخير على طرح مبادرات وساطة في الخليج بدلاً من نهج التحالف التقليدي، بشكل أساسي مع السعودية. أخيراً، تقيّم الورقة جدوى هذه المبادرات والنماذج التي تتضمنها، ومدى إمكانية تطبيقها في الخليج.



فهد يوسف الفضالة

مستشار بالمعهد العربي للتخطيط في الكويت. عمل سابقاً رئيساً لقسم التربية، الجامعة العربية المفتوحة، الكويت. له العديد من البحوث المنشورة، آخرها "استراتيجية الحماية والأمان الاجتماعي للفئات المعرضة للمخاطر بدولة الكويت - حالة المقيمين بصورة غير قانونية" (مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، 2020)؛ و"استراتيجية دولة الكويت في الخروج من أزمة وباء فيروس كورونا كوفيد 19" (مجلة حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية - جامعة الكويت، 2020).

قراءة جديدة للأصول المالية السيادية للكويت

تحتاج الورقة بأن مراجعة التقديرات المالية لصناديق الثروة السيادية لدولة الكويت، والتي وضعتها وكالات التصنيف الائتماني، تبيّن إغفال تلك الوكالات العالمية مجموعة من الصناديق الاستثمارية السيادية لدولة الكويت، والتي تم حصرها فقط في صندوقين سياديين هما صندوق الأجيال القادمة FGF وصندوق الاحتياطي العام GRF، علماً أن عدداً من الصناديق العاملة في القطاع الاستثماري المحلي والعالمي، تنطبق عليها كل الشروط المؤهلة لاحتسابها ضمن صناديق الثروة السيادية لدولة الكويت. وفقاً لذلك، اتبعت الورقة المنهج الوصفي، من خلال رصد للأدبيات ذات الصلة بالموضوع، وإجراء مراجعة شاملة بهدف الوصول إلى نتائج محددة، وتقديم صورة واضحة عن التقديرات الحقيقية لصناديق الثروة السيادية لدولة الكويت وآلية احتساب تلك الأرصدة. في الورقة ثلاثة مباحث أساسية: يتضمّن الأول المقدمة والأهداف والمشكلة البحثية والمنهج المتبع في إعداد الورقة. ويركّز الثاني على ماهية صناديق الثروة السيادية وشروط احتسابها. أما المبحث الثالث، فيتناول كل الأصول المالية السيادية لدولة الكويت. وتخلص إلى أن التقديرات العالمية المنشورة حول صندوق الثروة السيادي لدولة الكويت لا تعكس حقيقة واقعه الفعلي ولا أصوله المالية وحجمها، ومن ثمّ القدرات المالية للدولة. أضف إلى ذلك أن خريطة الاستثمار المقبلة لصناديق الثروة السيادية العالمية، في ظل المتغيرات الراهنة والمحددات المؤثرة للأزمة الصحية العالمية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، سوف تشهد حالة جديدة من عدم الاستقرار المالي والاستثماري؛ على نحو يقتضي من الجهات المديرة لهذه الصناديق إعداد سيناريوهات رديفة واستراتيجيات بديلة وسريعة للمحافظة على استدامة هذه الأصول المالية.



فيصل حمد المناور

مستشار الجهاز الفني بالمعهد العربي للتخطيط في الكويت، ورئيس لجنة البحوث والنشر ورئيس فريق متابعة وتنسيق وتنفيذ البرامج عن بُعد في المعهد نفسه. عمل سابقاً خبيراً أول في الجهاز الفني بالمعهد العربي للتخطيط. له العديد من الدراسات المنشورة في مجلات علمية محكمة، آخرها: "مجتمع المخاطر وتحولات القيم العالمية (مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، كانون الثاني/يناير 2020)؛ و"التخطيط التنموي في دولة الكويت: التحديات وسبل مواجهتها" (المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية بجامعة الإسكندرية، كانون الثاني/يناير 2020).

نموذج مقترح لحوكمة صناديق الثروة السيادية في دول مجلس التعاون

تهدف الورقة إلى إبراز أهم الجوانب المتعلقة بحوكمة صناديق الثروة السيادية، وصياغة نموذج مقترح لحوكمة صناديق الثروة السيادية الخليجية. وتسعى إلى الإجابة عن تساؤل رئيس: ما مدى توافر معايير الحوكمة في صناديق الثروة السيادية الخليجية؟ وتتناول الورقة ثلاثة محاور: أولاً، الإطار المفاهيمي للصناديق السيادية وحكومتها؛ ثانياً، تقييم صناديق الثروة السيادية الخليجية في إطار مفهوم الحوكمة؛ ثالثاً، نموذج مقترح لحوكمة صناديق الثروة السيادية الخليجية. وتنطلق الورقة من اعتبارها أن صناديق الثروة السيادية هي إحدى الآليات التي تعتمد عليها الدولة وسيلةً للادخار والاستثمار على حد سواء، حيث تمتلك الدول في الغالب احتياطات من العملة الأجنبية، تستطيع من خلالها إنشاء صندوق سيادي لإدارة تلك السيولة التي قد تكون فائضة عن الحاجة. وتوضح أن معظم صناديق الثروة السيادية الخليجية تعاني إشكالية مهمة في ضعف شفافيته، على نحو عرّضها في كثير من الأحيان إلى رفض الاستثمار في العديد من البلدان التي تلتزم تطبيق معايير الشفافية؛ وقد أفقدها ذلك فرصاً استثمارية ربما تعزز قوتها ومثابته. لذلك، ترى الورقة، في ظل ضعف شفافية تلك الصناديق، أن ثمة حاجة ماسة إلى العمل على حوكمتها لحمايتها من الفساد، وضبط مواردها، ورفع مستوى أدائها.



لورنس الحناوي

باحث في معهد برلين للدراسات الخليجية. عمل سابقاً باحثاً في جامعة دارمشتات للعلوم التقنية في ألمانيا. له العديد من المنشورات، من بينها ترجمة كتاب رولف شتاينغر "ألمانيا والشرق الأوسط منذ زيارة القيصر فيلهلم الثاني إلى المشرق عام 1898 حتى الوقت الحاضر" (سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب - الكويت، 2018)؛ و"المجتمع المدني في السياق العربي: الديوانية الكويتية نموذجاً" (جامعة دارمشتات للعلوم التقنية - ألمانيا، 2014).

الصناديق السيادية الخليجية: بين التحول الاقتصادي وتثبيت أركان الحكم، صندوق الاستثمارات العامة السعودية نموذجاً

تنطلق الورقة من إعلان "مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية" في السعودية، الذي يرأسه منذ تأسيسه ولي العهد محمد بن سلمان، إطلاق خطة اقتصادية في نيسان/ أبريل 2016 تحت اسم "رؤية 2030"، بهدف فك الارتباط عن الاقتصاد الريعي، ومواجهة تحديات حقبة ما بعد النفط. وتركز هذه الورقة على ما أفردته هذه الخطة منذ إطلاقها موقفاً لصندوق الاستثمارات العامة السعودي، بوصفه المحرك الفاعل لتنويع الاقتصاد، وتطوير قطاعات استراتيجية من خلال تنمية استثماراته، وذلك في إطار العمل على تحويله إلى أكبر صندوق سيادي حتى عام 2030. وترى أن من الضروري الإشارة إلى أن هذا الصندوق غير مصمم ليكون صندوق توفير بالمعنى الكلاسيكي، وإنما ليكون صندوقاً للتنمية وتحقيق الاستقرار في الموازنة العامة، بهدف مواجهة تقلبات أسعار النفط، وتمويل المشاريع التنموية، وجذب الاستثمارات الأجنبية إلى السعودية. وخلصت الورقة إلى أن توسيع صندوق الاستثمارات العامة تحركه دوافع سياسية في المقام الأول، بوصفه أداة لتحقيق طموحات ولي العهد، الذي أصبح من خلاله قادراً على الوصول مباشرة إلى الموارد المالية الهائلة للدولة. وهو ما يمكنه من توظيف موارد هذا الصندوق لربط الشرائح المهمة استراتيجياً به، وبالأخص شريحة الشباب، وبما يخدم مصلحته في تدعيم أركان سلطته على الصعيد الداخلي، ويسمح له باستغلال استثماراته الصندوق في الحصول على دعم دولي لأهدافه السياسية؛ وهو ما سيجعل التحول الاقتصادي في السعودية مرتبطاً على نحو وثيق بتوطيد أركان حكمه. إن وضوح البعد السياسي في استثماراته الصندوق السعودي يحمل معه نتائج حاسمة على مدى قبول نشاطه في الخارج، وسينعكس على التعاون الاقتصادي معه، وسيفرض على الشركاء الأجانب المحتملين إجراء تقييم سياسي لطبيعة الاستثمارات التي يسعى إلى القيام بها داخل هذه الدول، للوقوف على حقيقة وجود أهداف استثمارية ربحية خالصة وراءها، أو تحقيق أجندة سياسية.



محمد آية الله طبار

أستاذ مشارك في كلية بوش للإدارة الحكومية والخدمة العامة في جامعة تكساس إي أند أم، زميل في معهد بيكر للسياسة العامة في جامعة رايس. حصل على البكالوريوس من جامعة طهران والدكتوراه من جامعة جورجتاون. أَلَّف كتاب "الحكم الديني: سياسة الإسلام في إيران". كما كتب في مجلتي "فورين أفيرز" و"فورين بوليسي" وصحيفة "نيويورك تايمز".

السياسة الخارجية الإيرانية بعد روحاني

تهدف الورقة إلى تحليل القوى المحركة لسياسة إيران في الشرق الأوسط في عهد الرئيس حسن روحاني، وتقييم مسارها المحتمل بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة في عام 2021. وبعد عرض لمحة عامة عن السياسة الخارجية الإيرانية، تدرس الورقة كيف أدى انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي، والتغيير اللاحق في ميزان القوى الداخلية الإيرانية، إلى تبني طهران نهجاً أكثر تشدداً في الخليج. وإضافةً إلى السياسة الداخلية، تتناول الدور المركزي للعراق في سياسة إيران الإقليمية. كما تبحث في عاملين آخرين مهمين سيتركبان أثراً في سياسة إيران الإقليمية في السنوات المقبلة: (1) العلاقات بين إيران والصين وروسيا، (2) الانتخابات الرئاسية الأميركية في تشرين الثاني/نوفمبر 2020. لقد حسنت طهران علاقاتها مع بكين وموسكو؛ لمواجهة تهديدات واشنطن الاقتصادية والأمنية المتزايدة. وتناقش الورقة السيناريوهات المحتملة لسياسة إيران الإقليمية في ضوء نتائج الانتخابات الرئاسية المقبلة فيها.



محمد عمر باطويح

خبير أول، المعهد العربي للتخطيط بدولة الكويت. عمل سابقاً نائب عميد كلية العلوم الإدارية، جامعة حضرموت، اليمن. له العديد من البحوث المنشورة، آخرها "التخطيط التنموي في دولة الكويت: التحديات وسبل مواجهتها" (مجلة كلية الدراسات الاقتصادية والسياسية بجامعة الإسكندرية، نيسان/ أبريل 2020)؛ وله ورقة بحثية مشتركة:

"The Role of Knowledge Economy in Economic Growth and Transformation in the Gulf Cooperation Council (GCC) Countries: An Empirical Evaluation." International Journal of Innovation and Knowledge Management in MENA .(2020)

قراءة جديدة للأصول المالية السيادية للكويت

تحتاج الورقة بأن مراجعة التقديرات المالية لصناديق الثروة السيادية لدولة الكويت، والتي وضعتها وكالات التصنيف الائتماني، تبيّن إغفال تلك الوكالات العالمية مجموعة من الصناديق الاستثمارية السيادية لدولة الكويت، والتي تم حصرها في صندوقين سياديين فقط، هما "صندوق الأجيال القادمة" FGF و"صندوق الاحتياطي العام" GRF، علماً أن عدداً من الصناديق العاملة في القطاع الاستثماري المحلي والعالمية، تنطبق عليها كل الشروط المؤهلة لاحتسابها ضمن صناديق الثروة السيادية للكويت. وفقاً لذلك، اتبعت الورقة المنهج الوصفي، من خلال رصد للأدبيات ذات الصلة بالموضوع، وإجراء مراجعة شاملة بهدف الوصول إلى نتائج محددة، وتقديم صورة واضحة عن التقديرات الحقيقية لصناديق الثروة السيادية لدولة الكويت وآلية احتساب تلك الأرصدة. وفيها ثلاثة مباحث أساسية: يتضمّن الأول المقدمة والأهداف والمشكلة البحثية والمنهج المتبع في إعداد الورقة. ويركّز الثاني على ماهية صناديق الثروة السيادية وشروط احتسابها. أما المبحث الثالث، فيتناول كل الأصول المالية السيادية لدولة الكويت. وتخلص الورقة إلى أن التقديرات العالمية المنشورة حول صندوق الثروة السيادي لدولة الكويت لا تعكس حقيقة واقعه الفعلي ولا أصوله المالية وحجمها، ومن ثمّ القدرات المالية للدولة، وأن خريطة الاستثمار المقبلة لصناديق الثروة السيادية العالمية، في ظل المتغيرات الراهنة والمحددات المؤثرة للأزمة الصحية العالمية لجائحة فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، سوف تشهد حالة جديدة من عدم الاستقرار المالي والاستثماري. وبناء عليه، على الجهات المديرة لهذه الصناديق إعداد سيناريوهات رديفة واستراتيجيات بديلة وسريعة للمحافظة على استدامة هذه الأصول المالية.



محمد غانم الرميحي

أستاذ علم الاجتماع السياسي في قسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية بجامعة الكويت، شغل العديد من المناصب في الجامعة نفسها، آخرها مدير مركز دراسات الخليج والجزيرة العربية (2016-2017). عمل مستشاراً لسلسلة كتب "عالم المعرفة" الصادرة عن المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في الكويت. رئيس تحرير مجلة "العربي" سابقاً، وعدد من الصحف اليومية مثل "صوت الكويت" و"أوان". له مؤلفات عدة متعلقة بدراسات مجتمعات الخليج والثقافة العربية، باللغتين العربية والإنكليزية.

العلاقات الخليجية – الإيرانية: أسسها وأفاقها المستقبلية

تعرض الورقة العلاقات الإيرانية – الخليجية، مستندةً إلى السياسة الخارجية الإيرانية، وردة فعل دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عليها. وتحتاجُ بأن التطلع إلى توسيع النفوذ الإيراني تجاه منطقة الخليج ليس جديداً على السياسة الخارجية الإيرانية؛ إذ بدأ ذلك مع الشعور (القومي) الإيراني في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران، المدفوع بالقرب الجغرافي وبفهم محدد لتاريخ المنطقة القديم، واستمر مع ظهور ثروات ضخمة في منطقة الخليج؛ بسبب اكتشاف النفط وتسويقه وتصديره إلى العديد من البلدان. وتوضح طبيعة حيثيات الخلاف بين دول الخليج وإيران، مبيّنةً أنه خلاف سياسي بين مشروع إيران الذي يستند إلى التفسيرات الدينية في إدارة المجتمع والدولة والعلاقات مع الخليج والإقليم، ولم تعد قادرة على الوفاء بمتطلبات العصر الحديث، نظراً إلى ارتفاع معدلات الفقر والجريمة وانعدام الحقوق المدنية وغياب الرعاية الصحية، ومشروع خليجي حديث يسعى إلى توفير الحد الأدنى من مقومات الدولة أو دولة الرفاه التي ترغب في تقديم خدمات لمواطنيها وتقديم مؤسسات عامة وخاصة قوية، يرتفع فيها متوسط الدخل ويقل مستوى الفقر وتتوافر فيها خدمات التعليم والرعاية الصحية. من هنا تبرز الحاجة إلى قراءة أسس العلاقات الإيرانية الخليجية وخلفياتها، قبل الوصول إلى قراءة مستقبل هذه العلاقات، بموضوعية بعيداً عن الشعارات والشعائر.



مهران كامرافا

أستاذ الدراسات الدولية والإقليمية في جامعة جورجتاون في قطر. ويدير وحدة الدراسات الإيرانية في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. نشر عدداً من الدراسات المحكّمة والكتب، بما فيها كتبه الصادرة حديثاً: "تاريخ موجز للثورة" (2020)، و"المياه الهادرة: انعدام الأمن في الخليج الفارسي" (2018)، و"داخل الدولة العربية" (2018)، و"استحالة فلسطين: التاريخ والجغرافيا والطريق إلى الأمام" (2016)، و"قطر: دولة صغيرة بثقل سياسي كبير" (2015).

المؤسسات والسياسة في علاقات إيران مع دول مجلس التعاون

ترى الورقة أن السياسات الخارجية والأمنية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تخضع لقيود مؤسسية داخلية وخارجية. ففي داخل إيران، توضع السياسات الخارجية والأمنية بوصفها محصلة مفاوضات وتسويات بين ثلاثة مراكز قوى غير متكافئة: رئاسة الجمهورية، والحرس الثوري الإسلامي، والمرشد الأعلى. وبما أن هذه القوى الثلاث تدافع علناً عن مواقفها وتفضيلاتها، فقد تظهر السياسة الإيرانية كأنها غير متسقة ومتناقضة. لذلك تناقش الورقة حصيلة السياسات بشأن ما يجري في الواقع وراء الكواليس، ويتطلب تنفيذها موافقة المرشد الأعلى في نهاية المطاف، وما يتبع ذلك من ضرورة تدخل مبادرات السياسات الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون في مجال مؤسسي مختلف. كما تناقش التحديات الأمنية في منطقة الخليج؛ بسبب الخلافات مع إيران، وترى أن من غير المرجح لمساعي التقارب الإيرانية مع دول مجلس التعاون، ولا سيما مع السعودية، أن تؤتي ثمارها في المستقبل القريب.



نايف نزال الشمري

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت. شغل سابقاً منصب العميد المساعد في كلية العلوم الإدارية بجامعة الكويت، وعمل أستاذاً زائراً في كلية باريس للشؤون الدولية-جامعة ساينس بو- باريس، فرنسا. له العديد من المنشورات، آخرها:

"The Spillover Effect of Government Spending on Banking Performance in Kuwait." Journal of the Gulf and Arabian Peninsula Studies. (2020)

السياسات الاستثمارية لصناديق الثروة السيادية الخليجية: بين الاستدامة والتحديات المستمرة

تناقش الورقة دور صناديق الثروة السيادية لدول الخليج العربية، بوصفها مورداً استثمارياً يعزز الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق الاستقرار والتنمية الاقتصادية بعيداً عن مورد النفط، وما يعزز أهميتها أنها تبقى رهينة التقلبات الحادة في أسعار النفط على المدى الطويل، والذي ينعكس على وضع الموازنة العامة، ولا سيما مع وجود اقتصادات غير قادرة على التنوع. وترى أن تهديداً رئيساً لاستدامة صناديق الثروة السيادية لدول الخليج العربية على المدى البعيد، يتعاظم مع تراجع العائدات النفطية، وتواضع أداء الاستثمارات الأجنبية المباشر، واستمرار التعقيدات في الإجراءات البيروقراطية. هذا فضلاً عن استمرار التحديات المتمثلة في انكشاف مصدر التمويل لنشاطات صناديق الثروة السيادية لدول الخليج العربية على تقلبات في الإيرادات النفطية، وذلك إلى جانب غياب الشفافية والحوكمة في ممارسة نشاطات الصندوق، على نحو قد يجعل الغموض المحيط بنشاطاتها عائقاً للاستمرار في النجاح، لا سيما مع وجود ضغوط دولية مستمرة، والضغوط الناشئة من تمويل العجز في الموازنة العامة، ووضع الاقتصادات الخليجية من حيث استقرارها المالي والاقتصادي وتنافسية القطاعات في الاقتصاد. وخلصت الورقة إلى أن القيام بإصلاحات سياسية واقتصادية في دول الخليج، مع وجود إرادة حكومية جادة، من شأنه أن يدفع ببرامج مالية واستثمارية نافعة للاقتصاد، لتتوافق مع تحقيق أهداف تأسيس الصناديق السيادية في سبيل تنويع مصادر الدخل.



نبيل بوفليج

باحث بكلية الاقتصاد، جامعة الشلف، الجزائر (منذ 2006). تقلد عدة مناصب إدارية وعلمية، يشغل منصب عميد الكلية (2019-). حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة الجزائر (2011). يهتم بمواضيع التنمية الاقتصادية، واقتصاديات النفط، وصناديق الثروة السيادية، والتحليل والتسيير المالي، والمحاسبة الوطنية. له عدة كتب ومقالات منشورة في مجلات دولية ووطنية، إضافةً إلى مداخلات عدة ضمن مؤتمرات دولية ووطنية.

مدى التزام صناديق الثروة السيادية الخليجية بمبادئ سانتياغو للحوكمة: جهاز أبوظبي للاستثمار نموذجاً

تهدف الورقة إلى تحديد مدى التزام جهاز أبوظبي للاستثمار- الذي يعتبر أكبر صندوق ثروة سيادي خليجي وثالث أكبر صندوق ثروة سيادي في العالم من حيث حجم الأصول - بمبادئ سانتياغو؛ وهي مجموعة من المبادئ والممارسات المتعارف عليها، والتي تضمن الحد الأدنى من مستويات الحوكمة إضافة إلى الإطار الاستثماري وإدارة المخاطر. كما أنها مبادئ طوعية وغير إلزامية، استحدثت تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وبمشاركة جميع الأطراف الفاعلة؛ بغية التقليل من مخاوف البلدان المتلقية لاستثمارات الصناديق السيادية. تنقسم الورقة لثلاثة محاور: يُعنى الأول بموقع جهاز أبوظبي للاستثمار ووزنه ضمن صناديق الثروة السيادية في العالم، ويتناول الثاني الإطار النظري لمبادئ سانتياغو (النشأة والمضمون)، ويقدم الثالث تقييماً لتجربة الجهاز في الالتزام بمبادئ سانتياغو. وتخلص إلى أن جهاز أبوظبي للاستثمار يُعدّ من بين الصناديق الأكثر التزاماً بتطبيق مبادئ سانتياغو، إلا أن هناك نقصاً في الالتزام ببعض المبادئ المرتبطة أساساً بمسائل الإفصاح والمساءلة والشفافية.



نزار الجويني

رئيس برنامج السياسات العامة في كلية الإدارة واقتصاديات التنمية في معهد الدوحة للدراسات العليا. حصل على الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة فرانسوا رابليه، في تور فرنسا، والماجستير في الاقتصاد والتمويل الدوليين من جامعة تونس، المنار. عمل سابقاً مستشاراً في البنك الأفريقي للتنمية (2007-2015)، ومستشاراً في مجلس التحليل الاقتصادية (الحكومة التونسية)، كما درّس في العديد من الجامعات في تونس منذ عام 2004. نشر العديد من الدراسات في مجلات علمية محكمة، آخرها: "السياسة المالية، إعادة توزيع الدخل، والحد من الفقر: أدلة من تونس" (مجلة الدخل والثروة، 2018)؛ و"هيكل إنتاج وتصدير بلدان شمال أفريقيا: نحو التنويع واستراتيجية تعقيد الصادرات" (المجلة الكندية لدراسة التنمية، 2016).

صناديق الثروة السيادية والقوة الناعمة: الاقتصاد السياسي للدول الصغيرة في الخليج

تنطلق الورقة من أطروحة الاقتصاد السياسي لصناديق الثروة السيادية، بوصفها تحظى باهتمام واسع؛ نظراً إلى التغيرات الجيوسياسية الإقليمية في شبه الجزيرة العربية. فقد استخدمت دول الخليج الصغيرة طوال عقود من الزمن عائدات النفط لبناء قدراتها في مجالات متعددة، بما في ذلك صناديق الثروة السيادية التي استعملت بأشكالها المتباينة للمساهمة في التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي. إضافة إلى ذلك، يبدو أن هذه الأموال ساهمت في تنمية التأثير السياسي عبر مساحات من العالم بما في ذلك العالم العربي والإسلامي وما وراءهما. تستعرض الورقة البنية التحتية للصناديق السيادية والسياسات والجهات الفاعلة (العامة والخاصة) والبرامج، في ثلاث دول خليجية صغيرة: قطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة. كما تقوم بتقييم فرضية تصور صناديق الثروة السيادية في هذه البلدان، بصفتها محركاً جيواقتصادياً، أو أداة قوة ناعمة، أو مزيجاً من الاثنين. وتكشف عن وجود ارتباط بين ظهور لاعبين سياسيين جدد في المنطقة وهجرة الاستثمار المباشر لصناديق الثروة السيادية. فلا يمكن تجاهل دور النفوذ السياسي لصناديق الثروة السيادية، وما تحظى به من اهتمام متزايد، بعد تراجع الاستراتيجيات الأخرى، بما في ذلك التحالفات العسكرية. وتخلص إلى أن الاستثمار الضخم لدولة الإمارات تجاه دول الحلفاء سياسياً، مثل مصر والولايات المتحدة الأميركية، وزيادة الاستثمارات القطرية في تركيا، يعتبران دليلاً على أن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الصغيرة تستخدم القوة الناعمة لصناديق الثروة السيادية لتعزيز استقرارها الأمني والسياسي.



نيكولاي كوزانوف

أستاذ مشارك باحث في مركز دراسات الخليج في جامعة قطر. زميل استشاري في برنامج روسيا وأوراسيا في تشاتام هاوس. حصل على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة سانت بطرسبرغ الحكومية (2010). تركّز بحوثه على الجغرافيا السياسية للطاقة في الخليج، والسياسة الخارجية الروسية في الشرق الأوسط، إضافة إلى الاقتصاد الإيراني، والعلاقات الدولية.

التوترات الإيرانية - الأميركية وأمن الطاقة في الخليج

ترى الورقة أن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، وتعاقد المشكلات المحلية داخل إيران والولايات المتحدة، لم يمكّن الطرفين من كبح المواجهة المستمرة بينهما. ففي سياق هذه المواجهة، تصدر عن البلدين دورياً تصريحات شديدة اللهجة بشأن نشاطات قواتهما البحرية في منطقة الخليج، ويلوحان باستخدام القوة إذا انطوت تصرفات أحدهما على أي تهديد خطير. وتحتاج الورقة بأن تصريحات إيران والولايات المتحدة بشأن أمن الخليج تستمد أهميتها من عاملين على الأقل: أولاً، استغرق الجانبان أكثر من أربعة أشهر لاستئناف خطابهما العدواني بعد اغتيال ضابط كبير في الحرس الثوري، اللواء قاسم سليمان، في كانون الثاني/يناير 2020. وتشير عودة الخطاب العدواني إلى أن قيادتي البلدين تكيفتا مع الواقع الجديد، وهما على استعداد لمواصلة لعبتهما التقليدية في استعراض العضلات. ثانياً، نظراً إلى الظروف الحالية لسوق النفط العالمية، ربما كانت هذه أسوأ لحظة لاشتداد التوترات الإيرانية - الأميركية. ذلك أن استئناف التهديدات المتبادلة سيؤدي لا محالة إلى زيادة مخاوف مستهلكي النفط، بشأن التهديد المحتمل لأمن إمدادات النفط من منطقة الخليج. تستجج الورقة أن التهديدات الحالية، على عكس الفترة من سبعينيات القرن الماضي وحتى مطلع القرن الحالي (حينما كان مجرد وجود تهديد محتمل لصادرات النفط من الخليج يثير الذعر في الأسواق ويؤدي إلى ارتفاع أسعاره)، لا تضر كثيراً بمصالح مستهلكي النفط. وعلى العكس من ذلك، فإن هذه التوترات بين الولايات المتحدة وإيران ستؤثر في الدرجة الأولى في مصالح منتجي النفط والغاز الإقليميين الذين قد يخسرون عملاءهم التقليديين. ويتحدد ذلك من خلال عاملين: التطور الحالي المستمر في سوق النفط العالمية، الذي حرم منتجي النفط من وضع قواعد اللعبة، والتحول الجدي في مفهوم أمن الطاقة في منطقة الخليج. تناقش الورقة هذين العاملين وارتباطهما بالتوترات بين الولايات المتحدة وإيران.



هالة المنيوي

أستاذة مشاركة في الاقتصاد في مركز دراسات الخليج في جامعة قطر. وتشغل أيضًا منصب عضو في جمعية الشرق الأوسط الاقتصادية وزميلة باحثة في منتدى البحوث الاقتصادية. تحصلت على دكتوراه في الاقتصاد من جامعة تونس، المنار. تركز أبحاثها على السياسات الاقتصادية والتنمية الاقتصادية والخدمات المصرفية والتمويل الإسلامي، ونشرت أعمالها في مجلات علمية محكمة عديدة.

صناديق الثروة السيادية والقوة الناعمة: الاقتصاد السياسي للدول الصغيرة في الخليج

تنطلق الورقة من أطروحة الاقتصاد السياسي لصناديق الثروة السيادية، بوصفها تحظى باهتمام واسع؛ نظرًا إلى التغيرات الجيوسياسية الإقليمية في شبه الجزيرة العربية. فقد استخدمت دول الخليج الصغيرة طوال عقود من الزمن عائدات النفط لبناء قدراتها في مجالات متعددة، بما في ذلك صناديق الثروة السيادية التي استعملت بأشكالها المتباينة للمساهمة في التنمية الاقتصادية وتعزيز النمو الاجتماعي والاقتصادي. إضافة إلى ذلك، يبدو أن هذه الأموال ساهمت في تنمية التأثير السياسي عبر مساحات من العالم بما في ذلك العالم العربي والإسلامي وما وراءهما. تستعرض الورقة البنية التحتية للصناديق السيادية والسياسات والجهات الفاعلة (العامة والخاصة) والبرامج، في ثلاث دول خليجية صغيرة: قطر، والكويت، والإمارات العربية المتحدة. كما تقوم بتقييم فرضية تصور صناديق الثروة السيادية في هذه البلدان، بصفتها محركًا جيواقتصاديًا، أو أداة قوة ناعمة، أو مزيجًا من الاثنين. وتكشف عن وجود ارتباط بين ظهور لاعبين سياسيين جدد في المنطقة وهجرة الاستثمار المباشر لصناديق الثروة السيادية. فلا يمكن تجاهل دور النفوذ السياسي لصناديق الثروة السيادية، وما يحظى به من اهتمام متزايد، بعد تراجع الاستراتيجيات الأخرى، بما في ذلك التحالفات العسكرية. وتخلص إلى أن الاستثمار الضخم لدولة الإمارات تجاه دول الحلفاء سياسيًا، مثل مصر والولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة الاستثمارات القطرية في تركيا، يعتبران دليلاً على أن دول مجلس التعاون الخليجي لدول الخليج العربية الصغيرة تستخدم القوة الناعمة لصناديق الثروة السيادية لتعزيز استقرارها الأمني والسياسي.



يوسف بن حمد البلوشي

خبير اقتصادي، يعمل في البنك المركزي العماني ومكتب رؤية عمان 2040. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي من كنجز كوليغ في جامعة لندن، حيث درّس مادتي الاقتصاد السياسي والتجارة الدولية. نشر العديد من الدراسات والأوراق البحثية والفصول في كتب مختلفة، منها كتاب "الاقتصاد العماني: العولمة ورياح التغيير". كما شارك في تحرير كتاب "التنوع الاقتصادي في منطقة الخليج: القطاع الخاص كقاطرة للنمو والتنمية المستدامة"، وكتاب "التنوع الاقتصادي في منطقة الخليج: مقارنات دولية".

دور الصناديق السيادية في النهوض بالقطاع الخاص المحلي وجذب الاستثمار الأجنبي (حالة سلطنة عمان)

تنطلق الورقة من أن تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19) فرض على صناع السياسات، في دول الخليج العربية في مختلف مفاصل الحياة، عددًا من المتغيرات التي تفرض إيقاعًا مختلفًا، ومقاربةً تنمويةً جديدة، تستوجب تغيير النموذج الاقتصادي في دول الخليج المعتمد حاليًا أساسًا على الحكومة والإيرادات النفطية إلى نموذج جديد، قوامه القطاع الخاص والاستثمار المحلي والأجنبي والإنتاج والعمالة الوطنية. وترى أن للصناديق السيادية ميزة مهمة تتمثل في مساهمتها الفاعلة في تحقيق التنوع الاقتصادي، والنهوض بالقطاع الخاص، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث يعتبر الاستثمار المحلي والأجنبي أهم محركات المرحلة المقبلة للتغيير وتعزيز التكامل مع العالم لرشد الاقتصادات الخليجية عمومًا، والاقتصاد العماني خاصة. تنقسم الورقة لثلاثة أقسام رئيسية: يتناول الأول بإيجاز الإطار النظري الذي سيتناول النموذج الاقتصادي الخليجي، وأبرز السمات ومبررات التحول وأدواته. ويتطرق الثاني إلى واقع الصناديق السيادية وآفاقها، والتغيير المنشود في أدوارها لخدمة التنمية الاقتصادية، والمساهمة في دفع عجلة التحولات التي يقودها القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي. ويتضمن الثالث توصيات بشأن التعامل مع التحديات الآتية والمستقبلية، ودور الصناديق السيادية في المدى القصير والمتوسط والطويل.

رؤساء الجلسات

خالد راشد الخاطر

باحث في السياسة النقدية وعلم الاقتصاد السياسي. يعمل باحثاً زميلًا بمركز الاقتصاد الكلي ومعهد الفكر الاقتصادي المستجد بجامعة كامبريدج البريطانية. عمل سابقًا مديرًا لإدارة البحوث والسياسة النقدية بمصرف قطر المركزي، وعضوًا في لجنتي السياسة النقدية والاستثمار بالمصرف، وشغل منصب مدير إدارة الأبحاث والسياسة النقدية في جامعة جورج تاون في قطر. صدرت له أبحاث عديدة آخرها دراسة بعنوان "تحديات انهيار أسعار النفط واستراتيجيات التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية"، في كتاب "التنويع الاقتصادي في دول الخليج العربية" الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات عام 2019.

سحيم آل ثاني

باحث، غير مقيم، بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. له دراسات منشورة في دوريات محكمة. حاصل على الماجستير في العلوم السياسية في تخصص العلاقات الدولية من جامعة رويال هولواي في لندن.

شريفة اليحيائية

باحثة متخصصة في دراسات المرأة، ومحاضرة في كلية الآداب والعلوم الاجتماعية بجامعة السلطان قابوس. شغلت سابقًا منصب وزيرة التنمية الاجتماعية في سلطنة عمان (2004-2011). حاصلة على الدكتوراه في دراسات اللغة العربية والشرق الأوسط في عام 2011 من جامعة ليدز في المملكة المتحدة.

عبد الله باعبود

باحث وأكاديمي عُماني. عمل سابقًا مديرًا لمركز دراسات الخليج في كلية الآداب والعلوم في جامعة قطر، ومديرًا لمركز الخليج للأبحاث في جامعة كامبريدج. حاصل على الدكتوراه في الاقتصاد السياسي الدولي من جامعة كامبريدج في بريطانيا، والماجستير في إدارة الأعمال، والماجستير في العلاقات الدولية.

عهود البلوشي

أكاديمية وباحثة عُمانية. تشغل منصب رئيس قسم البحوث والدراسات بمركز الدراسات العُمانية في جامعة السلطان قابوس. حاصلة على الدكتوراه في اللسانيات التطبيقية من جامعة وارويك في الولايات المتحدة الأمريكية. لها عدد من المنشورات والمشاركات البحثية.

غانم النجار

أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت، ومؤسس مركز الدراسات الاستراتيجية والمستقبلية في الجامعة نفسها، وعضو مجلس إدارة المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات. عمل أستاذًا زائرًا في عدد من الجامعات، وخبيرًا دوليًا لدى العديد من المنظمات العلمية، وحاضر في العديد من الجامعات الأجنبية والعربية. له مؤلفات عديدة في مجال حقوق الإنسان والعلوم السياسية.

محبوب الزويري

مدير مركز دراسات الخليج، وأستاذ تاريخ الشرق الأوسط المعاصر المشارك في جامعة قطر. تولى رئاسة قسم العلوم الإنسانية (2011-2016) في الجامعة نفسها. عمل أستاذًا في برنامج الدراسات الإسلامية ومركز الدراسات الاستراتيجية بالجامعة الأردنية (2007-2009). كما عمل زميلًا باحثًا، ثم مديرًا لمركز الدراسات الإيرانية في معهد الدراسات الإسلامية والشرق أوسطية بجامعة درم في المملكة المتحدة (2003-2006). له العديد من البحوث والكتب المنشورة عن إيران ومنطقة الخليج العربية.

مروان قبلان

باحث في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، يشغل أيضًا منصب رئيس وحدة الدراسات السياسية في المركز نفسه. شغل سابقًا منصب مدير مركز الشام للبحوث والدراسات، وعميد كلية العلاقات الدولية في جامعة القلمون بسورية. له عدة أبحاث منشورة في قضايا السياسة الخارجية والعلاقات الدولية.

هند المفتاح

نائب الرئيس للشؤون الإدارية والمالية، وأستاذ مشارك في معهد الدوحة للدراسات العليا. وهي عضو في مجلس الشورى القطري. عملت سابقًا في جامعة قطر أستاذًا مساعدًا ومشاركًا، ومدير الموارد البشرية ومستشارًا لرئيس الجامعة، وعملت أيضًا مستشارًا لوزير التجارة عام 2010، ومديرًا للموارد البشرية في شركة "الريل" عام 2012، ومديرًا تنفيذيًا للمركز القطري للطفولة (2012-2014). لها العديد من الأبحاث والدراسات المنشورة، آخرها بحث بعنوان: "هل نجحت المرأة القطرية في قيادة الأعمال؟" في كتاب بعنوان "التنوع الاقتصادي في دول الخليج العربية" الصادر عن المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (2019).

يعقوب الكندري

أستاذ في قسم الاجتماع والأنثروبولوجيا بجامعة الكويت، ورئيس تحرير مجلة "حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية". حاصل على الدكتوراه في الأنثروبولوجيا من جامعة أوهايو في الولايات المتحدة الأميركية. تولى مناصب عدة، إذ عمل عميدًا لكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، ومديرًا لمركز دراسات الخليج والجزيرة العربية، ورئيس تحرير "مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية".